الأمم المتحدة

A/73/417

الجمعية العامة

Distr.: General
9 October 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

بنود جدول الأعمال ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٧ و ٥٨ و ٦٤ و ٦٨ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٨ و ٨١ و ٨٨ و ١١٩ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٤٩

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٠٠١-٢٠١٠: عِقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

261118 301018 18-16843 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

المسائل المتصلة بالإعلام

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

حقوق الشعوب الأصلية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المحيطات وقانون البحار

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

خطة المؤتمرات

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

نظام الأمم المتحدة الموحد

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٧ و ٥٨ و ٦٤ و ٦٨ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٨ و ٨١ و ٨٨ و ١١٩ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٤٩.

(توقيع) محمد فتحي أحمد **إدريس**
السفير
الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

الاجتماع السنوي الثاني والأربعون لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ نيويورك، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

الإعلان الوزاري

١ - التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بمناسبة اجتماعهم السنوي الثاني والأربعين. واستعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي، والتطورات الأخيرة في العالم، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأقروا بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يظلّ يشكّل أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، واعتمدوا الإعلان الوارد أدناه.

٢ - وأعاد الوزراء التأكيد على الاحترام التام لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة عندما تتعلق بالمساواة فيما بين الدول، واحترام استقلال الدول والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وشددوا على أن هذه المبادئ والمقاصد مصدر نستلهم منه التزامنا الكامل بتعددية الأطراف والسعي إلى إيجاد نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية بناء ثقافة السلام من خلال تعزيز التعددية وإقامة علاقات ودية بين الدول، على أساس القانون الدولي والحوار واحترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وعلى أهمية اتخاذ تدابير أخرى مناسبة من أجل تعزيز السلام العالمي وإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتعزيزها وحمايتها. وأقروا بأن السلام لا يعني عدم نشوب النزاعات فحسب، بل يتطلب أيضاً عملية دينامية وإيجابية تقوم على المشاركة وتشجع الحوار وتُحَلُّ فيها النزاعات بروح التفاهم والتعاون. وأكدوا مجددا أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام، وأنّ السلام لا يمكن أن يستتب دون تنمية مستدامة.

٤ - وكرّر الوزراء التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضرورة حتمية أساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشددوا على وجوب التصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضمانا لعدم ترك أي أحد بالفعل خلف الركب، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أفقر الفئات وأضعفها. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد التزامهم بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذا كاملا بحلول عام ٢٠٣٠ بطريقة متوازنة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف. وشدد الوزراء، في هذا الخصوص، على أن المجتمع الدولي يجب أن يعالج التحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة

النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

٥ - وأشار الوزراء إلى مرور ثلاثة أعوام منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإلى أنه يجري بذل جهد كبير في تنفيذ الخطة. بيد أنهم أقروا بأن وتيرة التنفيذ ما زالت بعيدة جدا عن تحقيق التنمية المستدامة للجميع، لا سيما لأفقر الفئات وأضعفها. وكرروا الإعراب عن التزام مجموعة الـ ٧٧ الثابت والمستمر بمواصلة ترجمة الطموحات الواردة في الخطة إلى إجراءات حقيقية. ورأوا أنه لا بد من زيادة الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل لصالح البلدان النامية.

٦ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات على جميع المستويات، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، وجهوا الدعوة للبلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الدعم المقدم للبلدان النامية لمساعدتها على سد الفجوة التي تعاني منها في مجال بناء القدرات.

٧ - وأشار الوزراء أيضا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تكرر التأكيد على جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وأعادوا التأكيد كذلك على أن تنفيذ الخطة ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ٧٤ منها.

٨ - وشدد الوزراء على أهمية المتابعة والاستعراض الشاملين على الصعيدين العالمي، وعلى الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع كفالة أن يتم على النحو الواجب تحقيق هدفيها العامين المتمثلين في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة. وأحاطوا علماً في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، الذي يشدّد على الرؤية التي تتقاسمها الدول الأعضاء كافة وعلى التطلعات المشتركة لتلك الدول فيما يتصل بالمسار الحاسم الأهمية المحدد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأكدوا وشددوا مجدداً على أنه يجب أن يجري، في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، تناول ومعالجة الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي والسعي إلى إزالة العقبات التي تحول دون إعمالها الكامل لحقها في تقرير المصير وحقها في التنمية، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبيئتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تركها خلف الركب.

٩ - وأكد الوزراء من جديد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مكلّف بتوفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات اللازمة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأن له دوراً محورياً في الإشراف على شبكة عمليات متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، وذلك بالعمل على نحو متسق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة والمنتديات الأخرى المعنية، وبما يتماشى مع الولايات القائمة. وأحاطوا علما بأن موضوع المنتدى لهذا العام هو ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“. وأثنى الوزراء على جميع البلدان التي

قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ تسلط الضوء على الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأضافوا أنهم يتطلعون إلى منتدى عام ٢٠١٩ الذي سيعقد تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتختتم به دورة السنوات الأربع الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٠ - وأعرب الوزراء عن إيمانهم الراسخ بأن جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة يجب أن تكرس نفسها جماعيا للسعي إلى تحقيق تعاون لأغراض التنمية العالمية ''يربح فيه الجميع'' ويقوم على أساس المشاورات الواسعة النطاق، والمساهمة المشتركة وتقاسم الفوائد، بما من شأنه أن يعود على كل البلدان والمناطق في العالم بمكاسب هائلة في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

١١ - وشدد الوزراء على ما يكتسيه التمويل لأغراض التنمية من أهمية حاسمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسلطوا الضوء على أهمية تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تقف في طريق تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، عند الاقتضاء، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها، لا سيما فيما يتعلق بدعم البلدان المتقدمة للبلدان النامية. ولذلك، رحب الوزراء بالدورة الثالثة التي عقدها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، الذي يشكل منبرا أساسيا لتمويل التنمية، ودعوا إلى تنفيذ استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى انعقاد الدورة الرابعة للمنتدى وإلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد في إطار الجمعية العامة في عام ٢٠١٩.

١٢ - وأقر الوزراء بأن العالم يواجه العديد من التحديات والمخاطر التي يمكن أن تعوق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأوضحوا أن انتعاش الدورة الاقتصادية يخفي وراءه أوجه ضعف ومخاطر كبيرة في الأجل المتوسط. وأضافوا أن خطى التقدم الإنمائي يمكن أن تتعرقل بفعل زيادة التدابير الحمائية والتشديد غير المنظم في الشروط المالية، واعتماد السياسات المنغلقة، ووجود أشكال من الضعف المرتبط بالديون، وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية. ورأوا أن استمرار ارتفاع مستويات عدم المساواة يشكل تحديا أمام تحقيق نمو قوي وتنمية مستدامة. وقالوا إن تناقص الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية ينم عن عدم القدرة على مواءمة الاستثمار بما فيه الكفاية مع التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وشدد الوزراء على أن هذه التحديات ينبغي أن تعالج من خلال جهودنا الجماعية بغية تحديد الوسائل الكفيلة بتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وكرروا التأكيد على ضرورة إيلاء التركيز المناسب لتهيئة بيئة عالمية تمكينية وإرساء شراكة عالمية من أجل التنمية، في مواجهة التشديد المتزايد على تعبئة الموارد المحلية.

١٣ - وشدد الوزراء على أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات يتطلب توفير وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية وتنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة تنفيذا كاملا. وأكدوا من جديد ضرورة إبداء التزام أقوى بالشراكة والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكروا أن هذا الجهد سيتطلب اتباع سياسات متسقة وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة. وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الآثار الملوسة التي تخلفها البيئة العالمية الحالية المليئة بالصعوبات على الجهود الوطنية التي تبذل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأوضحوا أن تلك الصعوبات لا تقتصر على العوامل الاقتصادية، من قبيل ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة وانخفاض أسعار السلع الأساسية وضعف النمو التجاري وتقلّب تدفقات رأس المال، وإنما تضم أيضا الكوارث الطبيعية،

وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والأزمات الإنسانية، والنزاعات. وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية وفورية لتهيئة البيئة المؤاتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأكدوا أن نطاق الخطة ومستوى الطموح الذي تتضمنه يستوجبان تعزيز وتشجيع الشراكات الفعالة والشفافة بين أصحاب المصلحة المتعددين. كذلك أكدوا أن للاستثمار العام والخاص أدوارا رئيسية في تمويل الهياكل الأساسية، بما في ذلك عن طريق المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية، والأدوات والآليات من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٤ - وطلب الوزراء إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، مقاييس شفافة لتقدير التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز حساب نصيب الفرد من الدخل، وأن تستند في ذلك عند الاقتضاء إلى المبادرات القائمة. وأضافوا أن هذه المقاييس ينبغي أن تراعى فيها الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والفجوات الهيكلية على جميع المستويات. وشدد الوزراء في هذا الصدد على أهمية تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

١٥ - وأكد الوزراء أن المساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهي القناة الرئيسية للتعاون الدولي، وسوف تظل كذلك. وأعربوا عن قلقهم من انخفاض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٧، مقارنة بعام ٢٠١٦. وأشاروا إلى أن البلدان المانحة قامت في السنوات الأخيرة بتحويل المزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أموال توجه لاستضافة اللاجئين وتجهيز ملفاتهم داخل البلدان المانحة نفسها. ورأوا أن هذا التحول في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الحالات الإنسانية وحالات الأزمات لا يتفق مع النهج الطويل الأمد والمستدام في تمويل التنمية اللازم لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وأعرب الوزراء عن القلق إزاء عدم زيادة التمويل الموجه بشروط ميسرة إلى البلدان الأكثر احتياجا، وكذلك إزاء انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يكون فيها للبلدان المستفيدة قدر كبير من حرية التصرف. وفي هذا السياق، أكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون متسقة مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية.

١٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن التعاون الإنمائي الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية أمران ضروريان للتنمية المستدامة. فهما القناتان الرئيسيتان للتعاون الدولي، وستظلان كذلك. وأعرب الوزراء عن الأسف لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٧ بنسبة ٠,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، بعد أن ظلّت دون تغيير طيلة فترة السنوات الست السابقة، وأشاروا أيضاً إلى تزايد وتيرة تحويل موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حالات الأزمات، وهو ما لا يتسق مع اتباع نهج مستدام إزاء تحقيق التنمية. وأعربوا عن قلقهم لأن هذا الوضع يشجع الاتجاهات الرجعية ويفتقر إلى نمط التفكير الطويل الأجل اللازم في النهج المتبع إزاء تمويل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوزراء عن قلقهم لأنه، رغم الزيادة التي طرأت على المساعدة الإنمائية الرسمية في العقد الماضي، فإن هذه المساعدة، التي بلغت نسبتها في المتوسط ٠,٣١ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة في عام ٢٠١٤، كانت أقل كثيراً عن مستوى الالتزام المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة. وأكدوا أيضاً أهمية الالتزامات التي قطعها مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية بشأن بلوغ الهدف الوطني المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وتحقيق زيادة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة في نسبة المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

إلى الدخل القومي الإجمالي. وكرر الوزراء دعوتهم إلى البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية.

١٧ - وأكد الوزراء مجدداً الأهمية الفائقة للمساعدة الإنمائية الرسمية في دعم احتياجات البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، والبلدان والشعوب التي تخضع للاحتلال الأجنبي. ورأوا في ذلك الصدد أنه يتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تماشياً مع تعهداتها السابقة، وأن تضاعف تلك الجهود للقيام بدور مجدٍ في استئصال الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

١٨ - وكرر الوزراء التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية من شأنها أن تساعد في التحفيز على تعبئة المزيد من الموارد من مصادر أخرى، عامة وخاصة. وشددوا على أنّه يمكن من خلالها دعم النهوض بتحصيل الضرائب والمساعدة في تعزيز البيئات المحلية المواتية وبناء الخدمات العامة الأساسية، كما يمكن استغلالها في إتاحة التمويل الإضافي عبر سبل منها التمويل المختلط أو المجمع وتخفيف المخاطر، ولا سيما من أجل استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص. وفي السياق نفسه، شدد الوزراء على أهمية تعبئة الموارد المحلية من أجل دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي يتعين تعزيزها من خلال بيئة عالمية مواتية.

١٩ - وكرر الوزراء التأكيد على أن التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا يزال يشكل حافزا أساسيا للتنمية المستدامة. وقالوا إنه لما كان التعاون بين الشمال والجنوب هو القناة الرئيسية لتمويل التنمية، فعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ ''المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة'' وأن يدفع التعاون بين الشمال والجنوب قدماً ليواصل أداء دوره الرئيسي. وذكروا أنّ البلدان المتقدمة ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال تمويل التنمية. وحثوا تلك البلدان على الوفاء بما لم يُلبّ من التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٠ - وشدد الوزراء على أهمية السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع احترام الحيز السياساتي والأولويات والقيادة في كل بلد، لتنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وعلى ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، تشمل نظما تجارية ونقدية ومالية عالمية متجانسة يدعم بعضها بعضا، وضرورة تعزيز إدارة الاقتصاد العالمي وتحسينها.

٢١ - وأكَّد الوزراء مجدَّداً على الدور المحوري لمنظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي اليوم. وأعادوا التأكيد أيضاً على أنّ المنظمة توفر الإطار المتعدد الأطراف للقواعد التي تحكم العلاقات التجارية الدولية، وهي بمثابة آلية أساسية لمنع المنازعات التجارية وتسويتها، ومنبر لمعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة التي تؤثر على جميع أعضاء المنظمة. وأفادوا بأنّهم ما زالوا ملتزمين التزاماً راسخاً بوجود نظام تجاري متعدد الأطراف محكوم بقواعد وشفاف ومنفتح وجامع وغير تمييزي، على نحو ما تجسده منظمة التجارة العالمية. كذلك أكد الوزراء مجدداً التزامهم بكفالة التنفيذ والإنفاذ الكاملين لقواعد المنظمة السارية، وقالوا إنهم مصممين على العمل معاً على زيادة تعزيز المنظمة. وأكدوا أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية، التي بدأت في عام ٢٠٠١، لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت نتائجها تعالج بشكل كبير أوجه الاختلال واللامساواة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكروا أن من دواعي القلق العميق أن خطة الدوحة الإنمائية، التي

تهدف إلى معالجة الاختلالات النظمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وكفالة زيادة إدماج البلدان النامية في مسار التجارة الدولية، لم يتم بعد إنجازها. وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء من جديد، بروح من العولمة والترابط، على ضرورة التوصل إلى نتيجة تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، ومواصلة مكافحة جميع أشكال السياسة الحمائية.

٢٢ - وشدد الوزراء على أن التجارة الدولية تشكل محركا للنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولجهود الحد من الفقر، وهي مصدر هام لتمويل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أهمية مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في الانتفاع بالفوائد الإنمائية المتأتية من التجارة الدولية. ورأوا أنه ينبغي التصدي للمسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما المسائل المتعلقة بالقطاعات التي تهمها بالذات، بغية تعزيز قدرتها على تمويل التنمية وعلى تنويع اقتصاداتها.

٢٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء زيادة التدابير الأحادية والحمائية التي لن تقتصر على تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإنما ستؤثر سلبا على وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. وشددوا على أن منظمة التجارة العالمية هي المنتدى المناسب لوضع قواعد التجارة الدولية. وشجعوا المنظمة، في هذا الصدد، على تعزيز العنصر الإنمائي في هيكلها، مع مراعاة ضرورة اختتام جولة الدوحة الإنمائية في المنظمة. وأكد الوزراء مجددا أن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية هو حجر الزاوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو يعزز القدرة على التنبؤ في التجارة الدولية. ولاحظوا مع القلق الجمود الذي يعتري عملية اختيار أعضاء هيئة الاستئناف الجديدة والذي يمكن أن يصيب نظام تسوية المنازعات بالشلل، ويقوض حقوق والتزامات جميع الدول الأعضاء، ومن ثم حثوا جميع الأعضاء على المشاركة البناءة من أجل التصدي على سبيل الأولوية لهذا التحدي.

٢٤ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقراراً منهم بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها هذا الانضمام لاندماج تلك البلدان على نحو سريع وكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحثوا، في ذلك الصدد، على الإسراع بعملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلباً لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، بدون معوِّقات سياسية وبطريقة تتسم بالسرعة والشفافية، وأكدوا مجدداً أهمية قرار المنظمة المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بانضمام أقل البلدان نمواً.

٢٥ - وشدد الوزراء على أن التحديات وأوجه الضعف الناشئة فيما يتعلق بالديون قد ازدادت في مختلف البلدان النامية منذ عام ٢٠١٧. وأوضحوا أن العديد من البلدان النامية تواجه عوائق مالية تعرقل توليد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بسبب أعباء الديون الواقعة على كاهلها. وذكروا أن العديد من البلدان المنتجة للموارد الطبيعية قد شهدت تراكما سريعا في ديونها، حيث حاولت الحكومات تخفيف الصدمة الناجمة عن هبوط أسعار السلع الأساسية. وأضافوا أن التوترات تتجلى أيضا في العديد من البلدان التي تشهد نزاعات أو اضطرابات سياسية، وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تظل عرضة للكوارث الطبيعية. ونبَّهوا في هذا السياق إلى أن مخاطر احتمال تجدد دوامة الأزمات التي تسببها الديون والاختلال الاقتصادي تشكل تحديا خطيرا بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد الوزراء على الحاجة إلى استكشاف الوسائل والأدوات اللازمة لإيجاد القدرة على تحمل الدين، وكذا التدابير اللازمة للتقليل من مديونية البلدان النامية.

٢٦ - وأكد الوزراء وجوب أن يسهم القطاع الخاص في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة. وشددوا على الحاجة إلى المساءلة والشفافية والالتزام بنهج طويل الأجل.

٢٧ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى مواءمة الأسواق المالية مع مقتضيات التنمية المستدامة. وشددوا على أنه ينبغي للدول أن تبدي استعدادها لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها على كل من المستويين الوطني والدولي، من أجل تهيئة الظروف الضرورية والبيئة المواتية لتوجيه موارد القطاع الخاص على نحو ملائم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ورأوا أنه لا بد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتركيزه على الآفاق الأطول أجلا وجعله متوافقا مع أولويات التنمية الوطنية من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - وأشار الوزراء إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨ سلطت الضوء على الثغرات التنظيمية في النظام المالي الدولي. وأكدوا الحاجة الماسة إلى الإصلاح الهيكلي للنظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة بغية تفادي تكرار الأزمات التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية حادة على اقتصادات البلدان النامية.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، أكدوا من جديد أن زيادة استجابة النظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية شرط من الشروط الأساسية، ويشمل ذلك توسيع نطاق المشاركة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وصنع القرارات الاقتصادية الدولية وتعزيز تلك المشاركة.

٣٠ - وشدد الوزراء على أنه برغم سعي البلدان النامية، من خلال توسيع القاعدة الضريبية، إلى زيادة مواردها العامة المحلية إلى أقصى حد من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، فثمة حاجة إلى الاستمرار في معالجة البعد الدولي للضرائب. وأضافوا، علاوة على ذلك، أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لدعم تعبئة الموارد على الصعيد المحلي لا تزال ضئيلة. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى أن تواصل زيادة مساهماتها في بناء قدرة البلدان النامية على تعبئة الإيرادات.

٣١ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وسلموا مع القلق بأنه لا يوجد حتى الآن على الصعيد الحكومي الدولي منتدى عالمي وحيد للتعاون الضريبي الدولي شامل للجميع. وأكدوا، في هذا الصدد، من جديد ضرورة الارتقاء من جميع الجوانب بمستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بحيث تصبح هيئة حكومية دولية، يمثل فيها كل من الخبراء حكومته. وشدد الوزراء على أن المسائل الأكثر أهمية تتمثل في التحديات الناجمة عن انعدام التعاون الضريبي الدولي، ووجود تدفقات مالية غير مشروعة، والتهرب من دفع الضرائب. وكرروا التأكيد على ضرورة إيلاء التركيز المناسب لتهيئة بيئة عالمية تمكينية وإرساء شراكة عالمية من أجل التنمية، في مواجهة التشديد المتزايد على تعبئة الموارد المحلية. وذكروا في هذا الصدد أنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على استمرار أهمية بناء القدرات في مجال المسائل الضريبية وضرورة ذلك. وشددوا على أنه من غير المجدي أن يسلط الضوء على أهمية تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية، مع التقاعس في الوقت نفسه عن التصدي بقوة للمجالات التي تعرقل قدرتها على جمع الموارد اللازمة.

٣٢ - وأكد الوزراء أن البلدان النامية ينبغي أن تولي أهمية لتوسيع نطاق التعاون الضريبي الدولي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددوا على أهمية القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج

وتشـــجّع التدفقات المالية غير المشـــروعة. وكرروا تأكيد التزامهم بالعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة زيادة الشفافية في المؤسسات المالية، وقطاع الشركات والإدارات العامة وزيادة خضوعها للمساءلة. وأكّد الوزراء مجددا أنهم سيعززون التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣٣ - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن جمهورية الهند قد قدمت للسنة الثانية على التوالي، في استجابة للدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، تبرعا للصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهو التبرع الوحيد الذي قُدّم للصندوق منذ إنشائه، وجددوا مناشدتهم الدول الأعضاء والمنظمات المعنية وغيرها من الجهات المانحة المحتملة أن تنظر في المساهمة بسخاء في هذا الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، ودعوا الأمين العام إلى تكثيف الجهود لتحقيق هذه الغاية.

٣٤ - ولاحظ الوزراء مع القلق الزيادة المطردة في تدفق الأموال غير المشـــروعة، لا سيما من البلدان النامية، والأثر السلبي الذي يشكله ذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون وأمن البلدان. وسلّم الوزراء بأن الدول لا تزال تواجه تحديات في استرداد الأصول، لأسباب منها اختلافات النظم القانونية وتشعّب إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية التي تتم في ولايات قضائية متعددة، والتفسيرات المتباينة لأحكام الاتفاقية، وعدم الإلمام بإجراءات تبادل المساعدة القانونية المتبعة في الدول الأطراف الأخرى، والصعوبات التي تكتنف عملية التعرّف على تدفقات عائدات الفساد وكشفها. وأعرب الوزراء عن القلق من أن نسبة كبيرة من عائدات الفساد، بما فيها الناشئة عن قضايا الرشوة عبر الحدود الوطنية، لم تتم بعد إعادتها إلى البلدان الأصلية.

٣٥ - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء على زيادة مستوى التعاون من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك الأموال العامة المختلسة والأصول المسروقة والأصول التي لا يُعرف منشؤها، الموجودة في ملاذات آمنة، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية. وحثوا أيضاً المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات في مجالات مختلفة تشمل سلطاتها الضريبية الوطنية ومؤسساتها القانونية والتنظيمية ومؤسساتها التجارية والمالية، وإلى زيادة الوعي العام من أجل تدعيم آليات المساءلة والمساعدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وإضافةً إلى ذلك، أهاب الوزراء بالدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية التنازل عن عمليات وتكاليف استرداد الأصول أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما عن طريق الحد من العقبات الإدارية والقانونية أمام استرداد الأصول غير المشروعة.

٣٦ - وأكد الوزراء أن نقل التكنولوجيا يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للبلدان النامية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكرروا التأكيد على ضرورة الإسراع بنقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية.

٣٧ - وأكد الوزراء مجدداً أن تعزيز بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر أساسي لكي تحرز البلدان النامية تقدماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ألمحوا إلى وجود حاجة ملحة إلى تخصيص التمويل للوفاء بولاية آلية تيسير التكنولوجيا، لأغراض منها تفعيل المنصة الإلكترونية بوصفها بوابة للمعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة في مجالات العلم والتكنولوجيا

والابتكار. وأشاروا إلى أن إمكانية الحصول على الوصلات العالية السرعة لا تزال غير متوافرة إلى حد كبير في البلدان النامية. ففي عام ٢٠١٦، بلغ معدل انتشار خدمات النطاق العريض الثابتة والعالية السرعة ٦ في المائة من السكان في البلدان النامية، مقارنة بما نسبته ٢٤ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وذكر الوزراء أن القيود المتعلقة بطاقة وصلات النطاق العريض الثابتة وسرعتها ستؤثر على نوعية هذه الأداة الإنمائية وأدائها لوظائفها، وستؤدي إلى توسيع نطاق أوجه عدم المساواة الموجودة أصلا.

٣٨ - وسلم الوزراء بأن كوكب الأرض بنظمه الإيكولوجية هو موطننا، وبأن عبارة ''أمنا الأرض'' تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، مشيرين إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، ومعربين عن اقتناعهم بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يقتضي تحقيق الانسجام مع الطبيعة.

٣٩ - وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بجلسة الحوار الرفيعة المستوى بشأن الانسجام مع الطبيعة، التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ تحت شعار ''فقه الأرض في تنفيذ أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في انسجام مع الطبيعة''، إحياءً لذكرى اليوم الدولي لأُمِّنا الأرض. وأشار الوزراء إلى أن بعض البلدان تنظر في إمكانية إصدار إعلان بشأن حقوق الطبيعة. وأعربوا عن تأييدهم لمواصلة الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة في المستقبل، وسلموا بضرورة تعبئة الموارد المالية، بما في ذلك توجيه الموارد لصندوق التبرعات الاستئماني المنشأ لهذا الغرض، وتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة.

٤٠ - وأقر الوزراء بضرورة اتباع نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تتصدى ممارسات الحد من مخاطر الكوارث لمخاطر متعددة وتشمل قطاعات متعددة، وأن تكون شاملة للجميع ويسهل اتباعها لكي تكون ذات كفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، فأكدوا من جديد ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية المعرَّضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، التي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وسلموا أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة للبلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة.

٤١ - ورحب الوزراء بالنتائج الرئيسية للدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

٤٢ - ورحب الوزراء باعتماد عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٧) لإبراز دور الزراعة الأسرية في الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

٤٣ - وأكد الوزراء أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن، وأن آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة تُثقل على نحو غير متناسب كاهل جميع البلدان النامية وبصفة خاصة أكثرها فقراً وأشدها ضعفاً. وأشاروا إلى أن عام ٢٠١٧ كان أحد الأعوام الثلاثة الأكثر حرارة المسجَّلة، وأنه يتجاوز بما يعادل ١,١ درجة مئوية مستويات ما قبل التاريخ. وكرروا التأكيد على الحاجة إلى التصدّي الفعال والتدريجي للتهديد الملح الذي يشكله تغير المناخ، استناداً إلى أفضل المعارف العلمية

المتاحة. ورحب الوزراء باتفاق باريس وبدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر، وأكدوا مجدداً أن الأعمال غير المنجزة، التي طال انتظارها، من الإجراءات والطموحات السابقة على عام ٢٠٢٠، يجب أن تعالج على وجه السرعة. وشددوا على أن بروتوكول كيوتو يمثل لبنة أساسية في جهودنا لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وحثوا جميع الأطراف التي لم تصدّق على تعديل الدوحة على التعجيل بذلك.

٤٤ - وأكد الوزراء من جديد أن الطوارئ الإنسانية الناشئة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي تحدث بفعل الإنسان والأسباب الأخرى وتفشي الأوبئة والتهديدات الصحية العالمية الأخرى تستحق نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به الطوارئ الناشئة عن النزاعات المسلحة. فالتأثيرات المدمرة لتغير المناخ حقيقية ومفاجئة. والكوارث الطبيعية الشديدة يمكن أن تؤثر على البيئة والاقتصاد والمجتمع وأن تطيح بين عشية وضحاها بالمكاسب الإنمائية التي تحققت بصعوبة. والعواقب الإنسانية الهائلة التي تلي ذلك تشكل كارثة أكبر من ذلك كله. فهي تزهق الملايين من الأرواح وتؤدي إلى تشريد الكثيرين وانفصالهم عن أسرهم قسرا. كذلك تستحق الطوارئ الإنسانية المدمرة الناجمة عن حالات التشريد القسري الأخرى قدرا مماثلا من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي، الذي ينبغي ألا يدخر أي جهد للاستثمار في إيجاد حلول دائمة.

٤٥ - وذكر الوزراء أنهم يتطلعون إلى التفعيل الكامل لمنصة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية اعترافاً بأهمية آرائها القيّمة ودعماً لنشر معارفها في مجال مكافحة تغير المناخ.

٤٦ - وأكد الوزراء مجددا أن اتفاق باريس، المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هو الإنجاز الجماعي لجميع الأطراف، وهو يرمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وفقا لأهدافها ومبادئها وأحكامها، وبخاصة الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء اختلاف الظروف الوطنية، وبما يتوافق مع الحق في التنمية، ضمن سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وأضافوا أنه لا بد أيضا من مواصلة التركيز على تنفيذ الالتزامات القائمة للبلدان المتقدمة النمو في فترة ما قبل عام ٢٠٢٠، بما في ذلك التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو. وشددوا على أن الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ عملية لا رجعة فيها، ولا يمكن التغاضي عنها أو تأجيلها. ودعوا أيضا إلى زيادة العمل من أجل التصدي للخسائر والأضرار والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ نتيجة للظواهر القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، بوسائل منها آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ.

٤٧ - وشجع الوزراء جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس بشكل كامل، كما شجعوا الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونوهوا بأهمية الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود لا تتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، إدراكا منهم لأن هذه الإجراءات من شأنها أن تقلص بصورة كبيرة من مخاطر تغير المناخ وآثاره. وذكروا أن الأطراف تهدف إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مع التسليم بأن ذلك سيتطلب وقتا أطول من البلدان الأطراف النامية؛ كما تهدف إلى إجراء تخفيضات سريعة بعد ذلك وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة

بالوعات غازات الدفيئة في النصف الثاني من هذا القرن، على أساس الإنصاف وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

٤٨ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق بين جميع مسائل اتفاق باريس، الذي تم تحقيقه في باريس خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونوَّهوا بالتقدم الكبير الذي أحرز في برنامج العمل المتعلق باتفاق باريس في مراكش خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف وفي بون خلال الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه الوفود العمل على وضع مجموعة من القرارات المتعلقة بتنفيذ الأحكام المختلفة لاتفاق باريس والاتفاق بشأنها. وشددوا على أن هذه النتائج لا ينبغي أن يعاد التفاوض بشأنها أو أن يعاد تفسيرها، نظرا لأن العملية الجارية بموجب اتفاق باريس لا رجعة فيها. وأكدوا أهمية وجود خيارات واضحة للمفاوضات المتعلقة بالنصوص في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، مع الحفاظ على التوازن الذي تحقق في اتفاق باريس بين التكيف والتخفيف ووسائل التنفيذ.

٤٩ - ورحب الوزراء بعقد الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في كاتوفيتشي، بولندا، وشددوا على أهمية التأكد من التفعيل الكامل للنتائج، ومن أنها كذلك تعكس التوازن الدقيق لاتفاق باريس، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتكيف والتخفيف ووسائل التنفيذ. وأبرز الوزراء أهمية أن يتجلى في تلك النتائج التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل للاتفاق في إطار المسؤوليات والقدرات الخاصة بكل منها، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بدور رائد على صعيدي العمل وتقديم الدعم، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٠ - ودعا الوزراء إلى حشد مزيد من الإجراءات والدعم، تماشيا مع الاتفاقية واتفاق باريس المتعلق بها، للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من خسائره وأضراره، مع مراعاة الاحتياجاتً المعينة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان المتضررة بصفة خاصة من الآثار السلبية لتغير المناخ. ودعوا أيضا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ، وتعزيز فرص الحصول عليه، بما في ذلك مصادر التمويل العامة والخاصة والمحلية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف والبديلة.

٥١ - وشدد الوزراء على أهمية توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة للبلدان النامية، تمشيا مع الاتفاقية واتفاق باريس المعتمد في إطارها، من أجل تعزيز الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية في مجال التخفيف والتكيف، وعلى ضرورة كل وسائل التنفيذ لمساعدة الأطراف النامية على تقديم مساهماتها بموجب اتفاق باريس وتمكينها من ذلك. فالبلدان النامية تبذل بالفعل جهودًا كبيرة، لكن يمكنها بالتأكيد بمزيد من الموارد أن تفعل المزيد. وأكدوا مجددا على أهمية المضي قدما نحو التوصل إلى اتفاق في كاتوفيتشي بشأن عملية وضع هدف عالمي جديد بشأن التمويل وطرائق ذلك. وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء حالات النقص في موارد الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، وأكد الوزراء كذلك على أهمية التمويل باعتباره حجر الزاوية لضمان النجاح والتنفيذ الفعال لاتفاق باريس، وخاصةً فيما يتعلق بتعزيز طموح العمل، والحاجة الملحة لبدء عملية تجديد الموارد مع الاسترشاد بالترتيبات ذات الصلة القائمة بين مؤتمرات الأطراف والصندوق الأخضر للمناخ.

٥٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء التطور الأخير في بعض البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس، ولا سيما الإعلان عن الانسحاب من الاتفاق، وشددوا على أن الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ هو عملية لا رجعة فيها، لا ينبغي تقويضها أو إضعافها، وأكدوا أنهم ينتظرون من البلدان المتقدمة النمو أن تؤدي دورها القيادي من خلال وضع المزيد من أهداف التخفيف الطموحة وتقديم الدعم المالي للبلدان النامية بما يتماشى مع أولوياتها.

٥٣ - وشدد الوزراء على ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة تولي دور الريادة الرئيسي في جهود التخفيف من تغير المناخ من خلال القيام، ضمن إطار تعهداتها ومساهماتها المحددة وطنيا، بوضع أهداف للخفض المطلق للانبعاثات على نطاق الاقتصاد كله وزيادة تلك الأهداف. فالتكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية بالنسبة للبلدان النامية وعنصرا رئيسيا من عناصر تنفيذ اتفاق باريس. وأضاف الوزراء، في هذا الخصوص، أن ثمة أهمية بالغة لإجراءات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم المالي على نحو كاف للبلدان النامية وفقا لمبدأ المسؤوليات التاريخية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والقدرات المتاحة فيما يتصل باتخاذ تدابير بشأن المناخ، وذكروا أن تلك الإجراءات لا بد من أن تستند إلى الاحتياجات الوطنية وتستجيب لها، وأن تعزز الأخذ بزمام الأمور على الصعيد القطري. كذلك يجب أن تتسم عملية بناء القدرات بطابع تشاركي وأن تكون موجهة قطريا وشاملة لعدة قطاعات. وأوضح الوزراء أن تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي، وكذا نقل المعارف والمهارات، من البلدان المتقدمة سوف يهيئ المجال أمام التنفيذ الفعال وزيادة الطموح لدى البلدان النامية. وذكروا أن الأمر يتطلّب طرائق تحظى باتّفاق متعدّد الأطراف من أجل تتبع تسليم اعتمادات لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ تصل بحلول ٢٠٢٠ إلى ١٠٠ بليون دولار سنويا. وأضافوا، علاوة على ذلك، أن التمويل الإضافي المتزايد والآمن والمستدام الذي يمكن التنبؤ به يكتسي أهميةً بالغة بالنسبة للبلدان النامية في سياق ما بعد عام ٢٠٢٠. وعمليا لا بد، لمنع الانتكاس وبناء الثقة، من تحديد هدف أساسي للتمويل في مرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠ يتضمّن زيادة متدرجة في المبلغ المحدد لكل سنة وقدره ١٠٠ بليون دولار.

٥٤ - ورحب الوزراء بقرب دخول تعديل كيغالي حيز النفاذ، وبقرب انعقاد الاجتماع الثلاثين المقبل للأطراف في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، في الفترة من ٥-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في كيتو، إكوادور.

٥٥ - وأكد الوزراء أن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ يجب ألا يُحسب في نفس الوقت كمساعدة إنمائية رسمية، ومن ثم، لا بد أن يعتبر تمويلا جديدا مضافا إلى هذه المساعدة.

٥٦ - وأكد الوزراء من جديد أن الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها. وحثوا المجتمع الدولي على تعزيز جهوده المبذولة لوقف فقدان التنوع البيئي وحماية النظم الإيكولوجية. ورحبوا بالاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد في شرم الشيخ، مصر، في الفترة ١٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وشجعوا المؤتمر على اتخاذ إجراءات عملية للتصدي لهذه الحالة.

٥٧ - وأعاد الوزراء تأكيد ضرورة التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن استغلال الموارد الجينية. ورحبوا بالزيادة في عدد الأطراف في بروتوكول ناغويا من ٩٦ بلدا (في عام ٢٠١٧) إلى ١٠٥ بلدان، وأحاطوا علماً بتوفير ٥٠ بلدا لمعلومات تتعلق بالأطر المتبعة لديها فيما يتعلق بالحصول على المنافع وتقاسمها.

٥٨ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للإسهام المقدم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتسم ممارساتها ومعارفها التقليدية، بما في ذلك المقترن منها بالموارد الجينية، بأهمية فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة.

٥٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء استمرار صيد الأحياء البرية والاتجار بها على نحو غير مشروع، حيث أُبلغ عن وجود تجارة غير مشروعة تشمل ما يقرب من ٠٠٠ ٧ نوع من أنواع الحيوانات والنباتات، الأمر الذي لا يزال يحبط جهود الحفظ. وأكدوا أن الأمر ما زال يقتضي اتخاذ إجراءات حازمة على الصعيدين الدولي والمحلي لكبح الاتجار غير المشروع ببعض الأنواع، ولا سيما العاج.

٦٠ - وأعرب الوزراء عن قلق عميق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة دعماً للتنوع البيولوجي بنسبة ٢١ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥.

٦١ - وشجع الوزراء على استخدام السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع، بما يشمل حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستغلالهما على نحو مستدام والنهوض بالاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة في مجال السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، وفقا لأولوياتها وتشريعاتها الوطنية المتصلة بالتنمية.

٦٢ - وأقرَّ الوزراء بأهمية تعزيز الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من تعزيز البعد البيئي من خطة عام ٢٠٣٠. وأعربوا، في هذا الصدد، عن تأييدهم للمناقشات الرامية إلى إقامة ''عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، ٢٠٢١-٢٠٣٠''، كإطار لتعزيز النهوض بالولايات والالتزامات القائمة في هذا المجال.

٦٣ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة الصين لاستضافة الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، التي عقدت في أوردوس، الصين، في الفترة من ٦ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ورحبوا بنتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأحاطوا علماً مع التقدير بأنه قد تم في تلك الدورة اعتماد إعلان أوردوس الذي يؤكد أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٦٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار ظاهرة تدهور الأراضي الذي يتمثل في استمرار التناقص في إنتاجية ما يقرب من خُمس مساحة الأرض التي تغطيها النباتات. وشددوا على أن تدهور الأراضي في مراحله المتقدمة يؤدي في بعض الحالات إلى التصحر. ورأوا، في هذا السياق، أن من المهم الاستمرار في مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، وخاصةً في البلدان النامية.

٦٥ - وأقر الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية تمثل تحديا جديا للتنمية المستدامة في البلدان والمناطق التي تتعرض لتلك العواصف. وأهابوا بمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في تعزيز التعاون والدعم الدوليين لمكافحة العواصف الرملية والترابية، كما دعوا جميع الهيئات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر المنظمات المعنية إلى أن تدمج في الأطر التعاونية والبرامج التنفيذية لكل منها تدابير وإجراءات ترمي إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما يشمل التدابير التالية: تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني؛ ووضع برامج ومشاريع إقليمية ودون إقليمية وتنفيذها؛ وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب وتعزيز التعاون التقني؛ وبذل جهود للسيطرة على العوامل الرئيسية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية والوقاية منها؛ واستحداث أدوات تتخذ شكل نظم للإنذار المبكر. وشددوا أيضا على أهمية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البلدان المتضررة، وعلى أهمية إيجاد طرق لمكافحة العواصف الرملية والترابية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٦٦ - ورحب الوزراء بالحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن العواصف الرملية والترابية الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، لغرض مناقشة توصيات عملية المنحى لتذليل التحديات التي تواجهها البلدان المتضررة، بما في ذلك سبل تحسين تنسيق السياسات على الصعيد العالمي لمواجهة تلك التحديات في سياق أهداف التنمية المستدامة، والذي اقترح فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بشأن الخطة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، من أجل كفالة اتباع نهج أكثر تماسكاً واتساقاً للتصدي لمسائل العواصف الرملية والترابية على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني.

٦٧ - ويشدد الوزراء على أن تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي كفيل بأن يُسرّع من وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويستجيب للهدف العام لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسلِّمون بأن صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص فريدة من نوعها، يشكّل خطوة نموذجية مبتكرة يمكن تكراره واستخدامها وسيلةً لزيادة التزام رأس المال الخاص بإدارة الأراضي واستصلاحها.

٦٨ - وسلَّم الوزراء بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يؤدي، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، دورا حيويا في التصدي بطريقة كلية ومتكاملة للتحديات والقضايا المتصلة بالغابات، وفي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال السياسات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات ولجميع أنواع الأشجار الموجودة خارج الغابات. وشجعوا المحافل والمبادرات والعمليات الأخرى المعنية بالغابات على التعاون مع المنتدى من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٦٩ - وشدد الوزراء على أن التنفيذ الكامل للهدف ٤ من الأهداف العالمية للغابات وغاياته الخمس المرتبطة به يشكل طموحا مشتركا في إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع، وفي حفز تمويل متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به من جميع المصادر، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتيسير تعبئة هذا التمويل، من أجل الاضطلاع على نحو ملائم بالإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وكرروا تأكيد أن التنفيذ الملائم وفي الوقت المناسب لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات يكتسي أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، سلط الوزراء الضوء على المسألة الهامة المتمثلة في التمويل وضرورة إدراك الثغرات الرئيسية في تخصيص الموارد المتبع حاليا.

٧٠ - ودعا الوزراء المجتمعَ الدولي إلى ترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة التحريج والحفظ على الصعيد العالمي. ففي حين يتزايد نطاق حماية المساحات في النظم الإيكولوجية للغابات والنظم الإيكولوجية الأرضية وتتباطأ وتيرة خسارة الغابات، لا تزال جوانب أخرى من عملية حفظ الأراضي بحاجة إلى تسريع الجهود من أجل حماية التنوع البيولوجي، وإنتاجية الأراضي، والأنواع والموارد الجينية.

٧١ - وشدد الوزراء على أن الماء عنصر حاسم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وأن الماء لا غنى عنه لنمو الإنسان وصحته ورفاهه، وأنه عنصر حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٧٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من أن انعدام إمكانية الحصول على مصادر مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية والنظافة الصحية السليمة، والكوارث المتصلة بالمياه، وندرة المياه وتلوثها هي أمور ستتفاقم حدتها بسبب التوسع الحضري والنمو السكاني والتصحر والجفاف والظواهر الجوية القاسية الأخرى وتغير المناخ، وكذلك بسبب الافتقار إلى القدرة اللازمة لضمان الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وشددوا على أن البلدان النامية تحتاج إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً لتحقيق كفاءة استعمال المياه.

٧٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم من أن معدل الإجهاد المائي يتجاوز ٧٠ في المائة في بعض البلدان، بما في ذلك شمال أفريقيا وغرب آسيا ووسط وجنوب آسيا، وكذلك في منطقة بحيرة تشاد، مما يدل على وجود احتمال قوي لندرة المياه في المستقبل. وتقرّ هذه المجموعة بالتحديات الإضافية الماثلة أمام البلدان التي تعاني من ندرة المياه ويساورها القلق مما تخلّفه هذه التحديات من آثار على جملة من المجالات منها قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٤ - وشدد الوزراء على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه ينبغي زيادتها مع مراعاة أن أي تخفيض في المعونة الخارجية من المرجح أن يؤدي إلى إعاقة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٧٥ - وسلَّم الوزراء بأن المنتدى العالمي للمياه يساهم، منذ دورته الأولى التي عُقدت في مراكش، المغرب، في عام ١٩٩٧، في الحوار الدولي بشأن المياه، ويعزّز العمل على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي المتعلق بالإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية في جميع أنحاء العالم، ويقرّ بنجاح تنظيم منتدى المياه العالمي الثامن في برازيليا، البرازيل، في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، مما أسهم في تحديد أولوية الماء على الصعيد العالمي.

٧٦ - ورحب الوزراء بإطلاق العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، الذي تركز أهدافه تركيزا أكبر على التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فضلا عن تعزيز التعاون والشراكة على جميع المستويات بغية المساعدة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتصلة بالمياه المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٧ - ورحب الوزراء بمبادرة حكومة طاجيكستان استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بالعقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل التنمية المستدامة''، ٢٠١٨-٢٠٢٨، الذي عُقد في طاجيكستان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء أيضا بمبادرة طاجيكستان عرض مشروع المقترح المتعلق باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل التنمية المستدامة''، ٢٠١٨-٢٠٢٨، على الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام ٢٠١٨.

٧٨ - وكرر الوزراء تأكيد ضرورة الالتزام بتحسين التعاون عبر الحدود، في مجال المياه العابرة للحدود.

٧٩ - وشدد الوزراء على ضرورة كفالة حصول الجميع على خدمات طاقة متجددة ميسورة وموثوقة وفقا للخطط والسياسات الوطنية. وكرروا التأكيد على وجوب تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تحقيق هذه الغاية، فضلا عن توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية.

٨٠ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية ورفع مستويات الاستثمار والعمل من جانب جميع أصحاب المصلحة لزيادة فرص الوصول، وفق شروط متفق عليها، إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وفق الخطط والسياسات الوطنية. وأكد الوزراء على أن التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، لا بد من تعزيزه بغية نقل التكنولوجيات المعنية إلى البلدان النامية.

٨١ - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن تحوُّل نظم الطاقة في العالم يتسارع بفضل التقدم المحرز في التكنولوجيا والانخفاض السريع في تكلفة الطاقة المتجددة ونشر حلول لامركزية أقل تكلفة، ودعم السياسات، ونماذج الأعمال التجارية الجديدة، وتقاسم أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، رحبوا بإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية بوصفه منظمة دولية. ويلاحظون مع التقدير العمل الذي تقوم به منظمة التنمية والتعاون في مجال الربط بين شبكات الطاقة على الصعيد العالمي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

٨٢ - وكرر الوزراء تأكيد أهمية الدعوة إلى اتخاذ تدابير ملموسة وإعمالها بهدف تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في كيوتو، إكوادور، تنفيذا تاما وفعالا وفي الوقت المناسب على جميع المستويات، وحثوا في الوقت نفسه منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ الخطة. وأشاروا إلى أن العديد من المدن تواجه تحديات في إدارة النمو السكاني، وضمان وجود مساكن مناسبة وبنية تحتية مرنة لدعم هذه المجموعات السكانية المتنامية ومعالجة الآثار البيئية لتوسع المدن وقابلية التضرر من الكوارث.

٨٣ - وأكد الوزراء من جديد أهمية ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة. وأعربوا عن قلقهم البالغ لأن العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة ارتفع من ٦٨٩ مليون نسمة إلى ٨٨٣ مليون نسمة. ففي العديد من المدن، ولا سيما في البلدان النامية، يشكّل سكان الأحياء الفقيرة أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية في ظل ضآلة أو انعدام فرص الحصول على المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي. وثمة حاجة ماسة إلى التعاون والتضامن على الصعيد الدولي من أجل تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة في البلدان النامية.

٨٤ - وأشار الوزراء إلى العزم المشترك على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة. ويشدد الوزراء على ضرورة الإسراع بتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو التي تضطلع بدور قيادي في هذه العملية. وشددوا كذلك على أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة مالية وتقنية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

٨٥ - وأكدوا الوزراء من جديد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يشكّل الأولوية القصوى والهدف الشامل لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، كرروا تأكيد أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الأهمية بمكان أن تراعي الحاجة إلى بناء وتعزيز وتوطيد قدرة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى معالجة التنمية المستدامة الطويلة الأجل على الصعيد الوطني.

٨٦ - وشدد الوزراء على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تواصل تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، والإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الصادر في عام ٢٠١٦، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، إضافةً إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تشكل كلها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل على إدراج وإدماج ما تقدم من برامج عمل ووثائق بشكل كامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية.

٨٧ - وشدد الوزراء على أن جميع الولايات التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ ينبغي تجسيدها في التزامات عملية المنحى على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويجب ضمان التحلي بالشفافية والخضوع للمساءلة وتولِّي مقاليد الأمور وأدوار القيادة على الصعيد الوطني في عملية التنفيذ كلها.

٨٨ - وأكد الوزراء أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور التام والاتفاق مع الحكومات الوطنية، وذلك بإجراء حوار مفتوح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظمة الأمم المتحدة الإنمائية ووفقاً للسياسات والخطط والأولويات الإنمائية الوطنية والاحتياجات القطرية، وينبغي أن يكون تحديد المعايير المتعلقة بوجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتكوينها مستنداً إلى الأولويات الإنمائية القطرية والاحتياجات الطويلة الأجل.

٨٩ - وأكد الوزراء أيضا على أن تنشيط نظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يكون متركزا على التنمية التي يشكل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هدفها الشامل، وأن التوازن الجغرافي وبين الجنسين ينبغي تحقيقه لتعزيز تمثيل البلدان النامية في هذا النظام، ولا سيما ما يتعلق باختيار المنسقين المقيمين واستقدام موظفي مكتب تنسيق العمليات الإنمائية في الأمم المتحدة.

٩٠ - وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدرا حاسما من مصادر تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وحثوا الجهات المانحة التقليدية على أن تقدم الأموال اللازمة للصندوق الاستئماني المحدد الغرض ولسد العجز الحالي في التمويل. ودعوا إلى الإسراع باتخاذ تدابير في مجال الإصلاح بجميع جوانبه، بما في ذلك الاستعراض على الصعيد الإقليمي وعمليات استعراض المكاتب المتعددة الأقطار والحوار المتعلق بالتمويل، دون إغفال أهمية المشاورات مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية.

٩١ - وأكد الوزراء من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تقدم إسهاما رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتسم بالطموح والقدرة على إحداث تحول، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية. وأكدوا من جديد أيضا أن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وقدرتها على القيام بذلك يتطلبان الاستمرار في تحسين فعاليتها وكفاءتها واتساقها وجهودها المشتركة بين الوكالات وتأثيرها، إلى جانب زيادة الموارد المتاحة لها زيادة كبيرة. وأشاروا، في هذا الصدد، إلى أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية يجب أن تحتفظ بسمات من بينها طبيعتها الشاملة والطوعية والقائمة على المنح وحيادها وتعدد أطرافها، وكذلك قدرتها على الاستجابة بمرونة للاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

٩٢ - وشدد الوزراء على ضرورة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات وتعزيز قدرة الدول الأعضاء، وأكدوا من جديد، في هذا الصدد، دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبالأخص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، في دعم العمليات الحكومية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بهدف التصدي للاحتياجات والأولويات والتحديات على الصعيد الوطني.

٩٣ - وأكد الوزراء من جديد قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ومبادئه التوجيهية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية، والتي ما زالت تشكّل الإطار العالمي للمساعدة والتنسيق في المجال الإنساني، وكذلك تعزيز القانون الدولي الإنساني واحترامه.

٩٤ - وأكد الوزراء من جديد أهمية الشؤون الإنسانية وضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تُقدم في حالات الطوارئ من أجل التصدي بفعالية لاحتياجات الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية المتزايدي العدد.

٩٥ - وأكد الوزراء أيضا أن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية يجب أن تستند إلى احترام مبادئ القانون الدولي، أي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا السياق، شددوا على أن التعاون الدولي والدعم التقني والمالي المقدم من الدول والأمم المتحدة يظل أمرا لا غنى عنه. وأشاروا في نفس الوقت إلى أن تلك الاستجابة يجب أن توجَّه بطريقة لا تقوّض الآليات الوطنية أو المحلية القائمة فعلاً أو تحل محلها بل أن تعزّزها لتمكين الحكومات من القدرة على الاستجابة بسرعة وبقدر أكبر من الفعالية وإحداث تغيير كبير وإيجابي لصالح المجتمعات المحلية المتضررة. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الدول المتضررة في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن قيادتها الوطنية لعمليات الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها.

٩٦ - وشدد الوزراء، في ضوء تزايد الاحتياجات الإنسانية، على أهمية أن تقدم دول أخرى تمويلا متزايدا ويمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية بوسائل مبتكرة ومتنوعة، وهو ما أصبحت أهميته أشد إلحاحا لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها وحشد مواردها، وشددوا على أهمية كفالة أن تصل المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين المستهدفين.

٩٧ - وأكد الوزراء من جديد أن الإغاثة والإنعاش والتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل هي وسائل مختلفة غايتها النهائية واحدة، وأن تكامل هذه العناصر ينبغي التأكيد على أهميته لكفالة التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية. ومع الإقرار بضرورة تضييق الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية، شددوا على وجوب عدم الخلط بين الخط الفاصل بين الولايات المنوطة بهم وأولوياتهم. وكرّر الوزراء تأكيد إيمانهم الراسخ بأن هناك طريقة عمل جديدة تقرِّب بينهم وتتيح لهم في الوقت نفسه الاضطلاع بالمهام المسندة إلى كل منهم وفقاً لمزاياهم النسبية بطريقة متكاملة ومنسقة.

٩٨ - وأشار الوزراء إلى أن المجتمع الدولي التزم بدعم تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما في ذلك برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، والوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لهذا البرنامج، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، ومسار ساموا، وأشاروا أيضا إلى أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكلها أجزاء لا تتجزأ من الخطة الجديدة. ورأى الوزراء، في هذا الصدد، أن التعاون الدولي لتقديم المساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات في المجالات التي تحتاج إلى ذلك، مثل تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والقدرات الإنتاجية والتجارية، وتطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، من جملة أمور أخرى، سيكون خطوة إلى الأمام ذات أهمية حاسمة. غير أن برامج العمل المحددة هذه، الموجهة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، ولكن، يجب أن تظل أهم نقاط الانطلاق التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه وموارده عليها في مساعدته لهذه المجموعات من البلدان. وسلَّم الوزراء أيضا بأهمية التصدي لمختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

٩٩ - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وسلَّموا بأن ثمة حاجة، رغم تحسُّن النمو الاقتصادي فيها، إلى دعم الانتعاش الذي يتسم بالهشاشة والتفاوت، وذلك من أجل مواجهة ما للأزمات المتعددة من آثار سلبية مستمرة على التنمية، والتصدي لما تطرحه هذه الآثار من تحديات خطيرة تهدد جهود مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن تقوض، علاوة على ذلك، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا، بما فيها خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، الذي تعهد به الأطراف في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، لم يتحقق على الوجه الأكمل، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إحراز تقدم سريع في الوفاء بهذا الالتزام وبالتزامات الجهات المانحة الأخرى بزيادة المعونة عبر طائفة متنوعة من الوسائل، من بينها توفير موارد جديدة إضافية للبلدان الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها وبناء القدرات فيها، ودعم تنميتها المستدامة. ودعوا إلى مواصلة تدعيم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عملها

العشـــرية، والشـــراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا، من ناحية أخرى، عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠١ - ورحب الوزراء بإعلان بيجين وخطة عمل بيجين (٢٠١٩-٢٠١٢) المنبثقة عن منتدى التعاون الصـيني الأفريقي اللذين اعتمدتهما البلدان الأفريقية والصـين في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصـيني الأفريقي لعام ٢٠١٨ المعقود في الآونة الأخيرة، واللذين يتناولان مجالات مثل تشـجيع الصـناعة، وربط البنى التحتية، وتيسـير التجارة، والرعاية الصـحية، والتنمية الخضـراء، وهو ما يعطي زخما قويا لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠٢ - وأكد الوزراء على ضـرورة التصـدي للتأثيرات الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تغير المناخ والتصـحر وتدهور الأراضـي في أفريقيا، وسـلطوا الضـوء على أهمية دعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصـمود في أفريقيا، ولا سـيما البرنامج الشـامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيره من المبادرات التي أُطلقت تحت قيادة مفوضـية الاتحاد الأفريقي، مثل مبادرة الجدار الأخضـر الكبير والمبادرة المتعلقة بسـياسـات الأراضـي، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها الدول الأفريقية، مثل مبادرة تكييف الفلاحة الأفريقية ومبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة.

١٠٣ - وأكد الوزراء على أهمية مبدأي العالمية والشـمول، اللذين يتعين عدم إغفالهما، من أجل تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج في المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسـطنبول وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأشـار الوزراء إلى هدف برنامج عمل اسـطنبول وهو تمكين نصـف أقل البلدان نمواً من اسـتيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، وأعربوا عن قلقهم من أن هذا الهدف من غير المرجّح على الإطلاق أن يتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ بالنظر إلى حالة التقدم في الوقت الراهن. وكرّر الوزراء التأكيد أن أقل البلدان نمواً سـتتمَكّن، بما يقدمه المجتمع الدولي إليها من دعم قوي ويقوم به من أعمال منسـقة وتعجيله بتقديم هذا الدعم، من تعزيز قدراتها الجماعية في جميع القطاعات، بوسـائل منها التحول الهيكلي، وسـيعجّل هذا الدعم بتحقيق أقل البلدان نمواً خروجَها من تلك الفئة.

١٠٤ - وكرّر الوزراء التأكيد أن المسـاعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشـكل المصـدر الأكبر والحاسـم الأهمية للتمويل الخارجي المقدم من أجل تنمية أقل البلدان نمواً، وأن تلك المسـاعدة توفر موردا يقي من آثار عدم اسـتقرار البيئة الاقتصـادية العالمية وتقلبها. وأعربوا عن قلقهم البالغ من أن إجمالي نسـبة المسـاعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من الدخل القومي الإجمالي للمانحين لم تتجاوز ٠,٠٩ في عام ٢٠١٦، ملاحظِين أن إجمالي المسـاعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من بلدان لجنة المسـاعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي إلى أقل البلدان نمواً إلى أنها زادت بنسـبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية بحسـب التقديرات لتصـل إلى ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧، عقب عدة سـنوات من التراجع. وأشـاروا أيضـا إلى أحكام خطة عمل أديس أبابا التي شـجع واضـعوها مقدمي المسـاعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمسـاعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً، وأعربوا عن تشـجيعهم لمقدمي تلك المسـاعدة الذين يخصّصـون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المسـاعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها لفائدة أقل البلدان نمواً. وأهابوا بجميع شركاء التنمية أن يعملوا على تحقيق هذه الأهداف.

١٠٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من كون حصة صادرات أقل البلدان نمواً من السلع والخدمات في الصادرات العالمية استمرت عام ٢٠١٦ في انخفاضها لتصل إلى ٠,٨٩ في المائة، مقارنةً بذروة قيمتها التي بلغت ١,٠٤ في المائة في عام ٢٠١٣، لتبتعد بذلك أكثر عن تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى ٢ في المائة من الصادرات العالمية، على النحو المطلوب في برنامج عمل اسطنبول والغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة. وأكد الوزراء من جديد أيضا الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في القرارات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي تفيد بإتاحة وصول جميع المنتجات من جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة ونظام قواعد المنشأ المواتية لأقل البلدان نمواً، وذلك من أجل عكس اتجاه الانخفاض في حصتها من التجارة العالمية. والوفاء بتلك الالتزامات، إضافةً إلى ذلك، من شأنه أن يسهم أيضا في تحقيق الهدف الوارد في برنامج عمل اسطنبول المتمثل في مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية. وفي هذا الصدد، من المهم أن يُخصَّص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المعونة لصالح التجارة التي يقدمها الشركاء في التنمية لأقل البلدان نمواً. ودعا الوزراء خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية إلى إحراز تقدم كبير في القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وقواعد المنشأ التفضيلية، وتطبيق الإعفاء في مجال الخدمات الممنوح لأقل البلدان نمواً.

١٠٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم من كون الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، ورغم بوادر انتعاش ضئيلة، ما زالت تقوض على نحو واضح التنمية في جميع البلدان النامية، وأشاروا إلى حدوث تراجع في ما تحقق من مكاسب إنمائية متواضعة على مر السنين، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وهو ما يجعل عدداً أكبر من سكانها يقعون في براثن الفقر المدقع. وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم لأنه في ظل مسار النمو الحالي، قد يظل ٣٥ في المائة تقريباً من سكان أقل البلدان نمواً في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠. فالكثير من هذه البلدان ما زال متأخرا عن الركب فيما يتعلق بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها استكمال ما لم يُنفّذ من الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من مجموعة متنوعة من الصدمات العامة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلُّب أسعار السلع الأساسية، والأوبئة الصحية، والكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات البيئية. فآثار هذه الصدمات لا تقتصر على وقف وتيرة التقدم الاقتصادي وعلى تفاقم الفقر فحسب، بل تقوض أيضا قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء على الحاجة إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود، بالاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة.

١٠٨ - وأكد الوزراء على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة مديونية أقل البلدان نمواً، لأن الكثير منها يوجد في حالة مديونية حرجة أو معرّض بدرجة كبيرة لأن يصبح في حالة مديونية حرجة، وأن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات قد تفاقمت بشكل حاد خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٧. وأهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على

السواء. وكرر الوزراء تأكيد التزامهم بالعمل من خلال المبادرات القائمة، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدوا من جديد أهمية الشفافية في إدارة الديون.

١٠٩ - ورحب الوزراء بتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وافتتاح مقره في مدينة غيزي، تركيا، وشددوا على الحاجة إلى مواصلة تمويله بهدف تحقيق قدرته على تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وأهابوا أيضا بجميع أصحاب المصلحة أن يكفلوا الاستمرار في تقديم الدعم المالي والعيني لكي يتسنى لمصرف التكنولوجيا أن يعمل بفعالية.

١١٠ - وأكد الوزراء من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، وأن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن. وسلَّم الوزراء كذلك في هذا الصدد بأن أقل البلدان نمواً التي هي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي أو ليس لديها القدرة على توفير الخدمات الأساسية، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نُهُج محددة السياق، بما في ذلك السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولي المحددة الهدف للتصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. وأحاط الوزراء علما بالمبادئ التي بيّنتها مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول، وهي البلدان التي تتأثر أو تأثرت بالنزاعات.

١١١ - وسلَّم الوزراء بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية الناجمة عن موقعها غير الساحلي وبُعدها عن الأسواق العالمية ومعوقاتها الجغرافية التي تشكّل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلباً في تنميتها المستدامة بوجه عام، وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن هذه البلدان تتأثر في جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة بالانخفاض المتكرر في أسعار السلع الأساسية، ولأنها شديدة التعرّض لتغير المناخ، وتعاني أكثر من غيرها من آثاره الضارة. وأهاب الوزراء بالشركاء في التنمية وبلدان المرور العابر والمنظمات الدولية تعميم برنامج عمل فيينا ووضع تسهيلات خاصة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، لمساعدتها في تنفيذ وتوسيع نطاق مبادرات تيسير التجارة، وفي تنفيذ اتفاق تيسير التجارة تنفيذا فعالا، ودعوا المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية إلى إعداد وسائل تمويل مخصصة للبنى التحتية في تلك البلدان. وأشار الوزراء إلى الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في جنيف، والذي يدعو إلى إنشاء برنامج عمل محدد للبلدان النامية غير الساحلية في إطار منظمة التجارة العالمية من جانب المؤتمر الوزاري الحادي عشر لهذه المنظمة، وأشاروا أيضا إلى البيان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عاشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والبيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية المعتمد قبل انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه ٢٠١٦، إضافةً إلى البيان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل المعقود في أستانا، كازاخستان، في أيار/مايو ٢٠١٨.

١١٢ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم القوي بتنفيذ إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وشجعوا البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى تنفيذ الإجراءات المتفق

عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ؛ بشكل منسق ومتسق وسريع. وأكد الوزراء من جديد، علاوة على ذلك، أن برنامج عمل فيينا جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. وشددوا على أهمية العمل على وجود تآزرٍ واتساقٍ قويّين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل فيينا، وشجعوا على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها. وشدد الوزراء على أن توافر بيانات يسهل الوصول إليها وحسنة التوقيت وموثوقة وعالية الجودة ومفصلة واستخدامها لقياس الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، إلى جانب تقييم التقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة، هي أمور تدعم الجهود الرامية إلى كفالة ألا يخلِّف الركب أحدا وراءه، ودعوا الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية الرسمية في مجال جمع البيانات وتفصيلها ونشرها وتحليلها. ودعا الوزراء إلى تنشيط الشراكة العالمية بحيث تقوم على شراكات متجددة ومعزَّزة بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركائها في التنمية وجهات أخرى من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا كاملا وناجحا وفي الوقت المحدد.

١١٣ - ورحبّ الوزراء بتفعيل مجمَع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية. وشددوا على ضرورة إنشاء منبر لإنتاج المعارف ووضع أدوات التحليل لزيادة ما تبذله البلدان النامية غير الساحلية من جهود منسَّقة إلى أقصى حد، والتغلب على تحديها المشترك - أي موقعها غير الساحلي. وأهابوا أيضا بجميع أصحاب المصلحة أن يكفلوا تقديم التبرعات والدعم بأشكاله لكي يتسنى للمجمَع الفكري الدولي العمل بفعالية.

١١٤ - وأكد الوزراء من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل ''حالة خاصة'' في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، ومن بينها صغر حجمها وبُعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها. ورأوا أن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ما زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان أكبر تهديد لبقائها ولمقومات وجودها، بما في ذلك فقدان بعضها لأجزاء من أراضيها.

١١٥ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وشجعوا كذلك على زيادة الزخم من أجل تنفيذ هذا المسار تنفيذا كاملا، لأنه يمثل الالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي تجاه تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ورحبوا كذلك بالاستعراض الرفيع المستوى المقبل لمسار ساموا الذي سيُعقد لمدة يوم واحد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وفي إطار التحضير لهذا الاستعراض، لاحظ الوزراء مع التقدير الاجتماعات الإقليمية التي عُقدت في عام ٢٠١٨ بنجاح في موريشيوس، وتونغا، وبليز، وأعربوا عن تطلُّعهم إلى الاجتماع الأقاليمي المقرر عقده في ساموا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء جميع الدول إلى إبداء تضامنها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال المشاركة على أعلى مستوى في الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩. وأقر الوزراء بالصلات الوثيقة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا. وحث الوزراء إضافةً إلى ذلك على تنفيذ الخطتين تنفيذا كاملا وفعالا، بما في ذلك الوفاء بمقتضيات جميع وسائل التنفيذ. وفي هذا الصدد، شجعوا أيضا المبادرات

والبرامج الأخرى لدعم أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه المبادرات والبرامج إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يرصد ويكفل التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات لفائدة هذه الدول.

١١٦ - وأشار الوزراء إلى أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال موطنَ غالبية الناس الذين يعيشون في فقر وأن التفاوتات والثغرات لا تزال قائمة فيها، وذلك رغم أوجه الانخفاض في مستوى الفقر. فما زالت هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وكرّر الوزراء تأكيد الحاجة العاجلة إلى تحديد طرق ووسائل تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان. وفي هذا السياق، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن الدعم الذي تقدمه في مختلف السياقات القطرية، بوسائل منها البحث في كيفية تقديم دعم أكثر كفاءة وفعالية وتنسيقا وجودة وتركيزا إلى البلدان المتوسطة الدخل.

١١٧ - وسلَّم الوزراء بأهمية التّصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. فلضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والرفع من نوعية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه. واعترف الوزراء أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط ميسّرة تظل مهمة بالنسبة لعدد من هذه البلدان، ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان. وأبرز الوزراء، في هذا الصدد، ضرورة أن يتم داخل منظومة الأمم المتحدة، وضمن الولايات المنوطة بهذه المنظومة، اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما من خلال استراتيجية شاملة وطويلة الأجل على نطاق المنظومة تهدف إلى تيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتنسيق الدعم المقدم لهذه البلدان.

١١٨ - وشدد الوزراء على أن أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة رفاه وحقوق الشباب، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنِّين، والمهاجرين، واللاجئين، والفئات الأخرى، شرط مسبق لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١١٩ - وأشار الوزراء إلى أن توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هما عنصران هامان للتنمية المستدامة لصالح جميع البلدان، وينبغي بالتالي أن يمثّلا هدفا هاما للتعاون الدولي.

١٢٠ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالقضاء المستدام على عمل الأطفال الذي عُقد في بوينس آيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وأحاطوا علما بإعلان بوينس آيرس بشأن عمل الأطفال والعمل القسري وتشغيل الشباب، الذي اعتمده المؤتمر.

١٢١ - ورحب الوزراء بالتدابير التي اتخذتها بلدان مجموعة الـ ٧٧ بهدف تعزيز تمكين النساء والفتيات، وأفادوا بأنهم مستمرون في الالتزام التام بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وأعربوا عن ترحيبهم بالتقدم الذي أحرزته النساء والفتيات في مجالات كثيرة في جميع أنحاء العالم. إلا أنهم أشاروا إلى أن مظاهر الفقر وعدم المساواة والعنف والتمييز لا تزال قائمة في شؤون العالم الراهنة، وتؤثر بوجه خاص على النساء والفتيات اللائي يعشن في البلدان المتضررة من النزاع المسلح ويعشن تحت الإدارة الاستعمارية

أو الاحتلال الأجنبي أو في ظلّ تدابير قسرية انفرادية أو تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.

١٢٢ - ويؤكد الوزراء على أن من بين العوامل المهمة للنهوض بالمرأة وجود بيئة تحافظ على السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية والتسوية السلمية للنزاعات، وفقا لمبدأ عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي، ووفقا لمبدأ احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

١٢٣ - ورحب الوزراء بالحوار التفاعلي الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ الذي عُقد تحت عنوان ''ممارسات مبتكرة لإدماج المرأة ماليا وتمكينها اقتصاديا، ولا سيما المرأة الريفية: الدروس المستفادة من الجنوب'' في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨. وشددوا على العلاقة التعاضدية بين كل من تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، والتنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وأقرّوا بأهمية إسهام النساء والفتيات في تحقيق التنمية المستدامة، وكرروا التأكيد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في الاقتصاد هي شروط حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة لا يُهمَّش فيها أحد، وتعزيز نمو اقتصادي مطّرد يشمل الجميع ويتسم بالاستدامة، والنهوض بالإنتاجية، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وكفالة رفاه الجميع.

١٢٤ - ورحب الوزراء بعقد المناقشة التفاعلية لمجموعة الـ ٧٧ التي عُقدت تحت عنوان ''تمكين المرأة اقتصاديا وإدماجها ماليا'' في مقر الأمم المتحدة في نيويورك (٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨). وأكدوا أن تمكين المرأة اقتصاديا أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه لا يساعد في إعمال حقوق المرأة فحسب، بل يعزز أيضا المساواة بين الجنسين ويحسِّن حياة المرأة ورفاهها، ويعجِّل أيضا بالإنجاز على نطاق سائر النتائج الإنمائية الأخرى، بما في ذلك النمو الاقتصادي، وتحسين مؤشرات الصحة والتعليم، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، والسلام المستدام. وأكدوا أن تمكين المرأة اقتصاديا واستقلالها لهما أهمية حيوية لدورها بصفتها شريكا كاملا ومتساويا من أجل التنمية. وسلَّم الوزراء بأن التقدم يتطلب إدماج المرأة الكامل والمتساوي في الاقتصاد، ولا سيما في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية.

١٢٥ - وسلَّم الوزراء بأن العنف ضد المرأة والفتاة لا يزال يشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ويشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع واستئصال جميع أشكال العنف الجنساني، ولا سيما قتل الإناث، وكفالة عدم تعرّض النساء ذوات الإعاقة، والفتيات، والشباب، والشعوب الأصلية، والمنحدِرات من أصل أفريقي والنساء المسنات لأشكال متعددة أو مشددة من التمييز، ومن ثم هناك ضرورة لتحسين جمع وتحليل بيانات الاقتصاد المصنفة حسب نوع الجنس والدخل والسن والعرق والأصل الإثني والحالة من حيث الهجرة والإعاقة وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

١٢٦ - وسلَّم الوزراء بالإمكانات الهائلة التي يملكها الشباب للمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، وأشاروا إلى أن عدم توافر فرص العمل الجيّدة في معظم البلدان النامية لا يحول دون نجاح الشباب في الانتقال من المدرسة إلى الوظائف اللائقة فحسب، بل يعوق أيضا النمو والتنمية في المجال الاقتصادي ككل. ولذلك، من المهم أن تُبذل الجهود على كل المستويات لتحسين نوعية التعليم وإمكانية

الحصول عليه وتعزيز اكتساب الشباب للمهارات المؤدية للعمل اللائق. وشجع الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، ومع مراعاة حق جميع البلدان السيادي في وضع تشريعاتها وسياساتها الوطنية الخاصة بها، وفقا للقانون الدولي، على مواصلة تعزيز ما يقدمونه من دعم تقني ومالي في جميع مجالات التعليم والتدريب وتنمية المهارات للشباب.

١٢٧ - ويسلِّم الوزراء بما تم الالتزام به من اجتهاد في السعي إلى تهيئة بيئة ينشأ فيها الأطفال والشباب فتمدهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتفعيل قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مَددا يعين بلداننا على جني ثمار العائد الديمغرافي، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر.

١٢٨ - ورحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة ١٧٨/٧١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي تقرّر بموجبه إعلان عام ٢٠١٩ السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، من أجل توجيه اهتمام العالم إلى الضياع الفادح للغات الشعوب الأصلية، والحاجة الملحة إلى الحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وإحيائها وتعزيزها، وسلَّموا بالأعمال التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار التحضير للاحتفال بالسنة الدولية للغات الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٩.

١٢٩ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بالتعجيل بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا الصدد، كرروا تأكيد معارضتهم لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن قلقهم العميق من عودة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى الظهور في جميع أنحاء العالم. وأكدوا من جديد أن جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وكذلك الاحتلال الأجنبي، من بين أمور أخرى، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وأدانوا جميع أشكال العنصرية والتمييز المنتشرة عبر تكنولوجيا الاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت.

١٣٠ - وأشار الوزراء إلى برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدِرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إنشاء منتدى يكون بمثابة آلية تشاور، وصياغة مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدِرين من أصل أفريقي، واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة ما يواجهه المنحدِرون من أصل أفريقي من عنصرية وتمييز عنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٣١ - ورحب الوزراء بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للقضاء على داء السل، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى أن المجتمع الدولي التزم، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالقضاء على وباء السل، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والتصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحدِّدة للوباء، ودعم البحث والتطوير لإيجاد لقاحات وأدوية جديدة للأمراض المعدية وغير المعدية.

١٣٢ - وأشار الوزراء إلى أن السل مرض يمكن علاجه والوقاية منه. إلا أنه أدى إلى وفاة ١,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٦، وفقا لأرقام صادرة عن منظمة الصحة العالمية، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٩,٢ بلايين من دولارات الولايات المتحدة يلزم توفيرها سنوياً لمواجهة التحدي المتمثل في القضاء على السل، بما في ذلك أشكاله المقاوِمة للأدوية، سواء من مصادر التمويل المحلية أو من الجهات المانحة. ويلزم توفير مبلغ إضافي قدره ١,٣ بليون دولار لسد الفجوة في بحوث السل. ودعا الوزراء الجهات المانحة

إلى زيادة تمويلها المخصص للبحث والتطوير، ودعم تنفيذ الخطط الوطنية الرامية إلى القضاء على السل. ورحب الوزراء بالالتزامات المتعهّد بها على مستوى رفيع من أجل العمل على مكافحة السل على الصُّعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك مؤتمر قمة دلهي للقضاء على السل المعقود في آذار/مارس ٢٠١٨، ومن خلال شبكة بحوث مرض السل التابعة لمجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس).

١٣٣ - ورحب الوزراء، علاوةً على ذلك، بعقد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة المعني بالأمراض غير المعدية في مقر الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وشددوا على أهميته بوصفه أول اجتماع من هذا القبيل يُعقد في سياق خطة التنمية المستدامة. وأكدوا على أن المجتمع الدولي التزم، في خطة عام ٢٠٣٠، بتخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين، وذلك من خلال التصدي لعوامل خطورة الإصابة وكذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

١٣٤ - ولاحظ الوزراء مع القلق أن الأمراض غير المعدية تشكل عبئا ضخما على كاهل جميع البلدان. غير أن هذه التكاليف تشكل تحديا خاصا بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما وأن عليها أن تتحمل تكاليف باهظة للتكنولوجيات الصحية. وأكدوا أن التصدي على الصعيد العالمي للأمراض غير المعدية لا يزال مجالا يطرح تحديا خاصا لأن مستوى التقدم الحالي لا يكفي لبلوغ الأهداف والالتزامات ذات الصلة المتعهد بها من خطة عام ٢٠٣٠ في إطار الاجتماعَين الرفيعَي المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنيَين بالأمراض غير المعدية، المعقودين في عامَي ٢٠١١ و ٢٠١٤. فما زال نقص القدرات والزيادة شبه المنعدمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لمعالجة هذه المسألة وكذلك حماية السياسات المتعلقة بالأمراض غير المعدية من المصالح التجارية وأية مصالح أخرى راسخة لدوائر هذه الصناعة تشكّل تحديات رئيسية.

١٣٥ - والآن والمجتمع الدولي يستعد للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة المزمع عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، شدد الوزراء على الحاجة إلى تشجيع إتاحة فرص الحصول على الأدوية وأدوات التشخيص وغيرها من التكنولوجيات الأمنة والفعالة والميسورة التكلفة والعالية الجودة. وفي هذا الصدد، أقرّ الوزراء بأن الأدوية الجنيسة أدّت دورا رئيسيا في كفالة فرص الحصول على الأدوية في العالم النامي. وقد دعوا جميع الأطراف إلى التعجيل بتذليل جميع العقبات التي تحد من قدرة البلدان على الاستفادة بالكامل من أوجه المرونة في الاتفاق، المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، على نحو ما أكده إعلان الدوحة المتعلق بهذا الاتفاق وبالصحة العامة وخطة العمل بشأن الصحة العامة باعتبارها أدوات هامة للمساعدة في تنمية القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل النهوض بالصحة العامة وكفالة إمكانية حصول جميع فئات السكان على الأدوية والتكنولوجيات الطبية بدون أي نوع من التقييد بأمراض محددة.

١٣٦ - وأكد الوزراء الحاجة إلى ضمان أن تكون جميع جهود البحث والتطوير موجهة لتلبية الاحتياجات وقائمة على الأدلة، وأن تسترشد بمبادئ القدرة على تحمل التكاليف والفعالية والكفاءة والإنصاف، وينبغي أن تعتبر مسؤوليةً مشتركةً. وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية الفصل بين تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير وسعر وحجم المبيعات بغية تيسير فرص الحصول على الأدوية الجديدة بما يحقق الإنصاف ويجعل التكلفة معقولة، وفرص الاستفادة من أدوات التشخيص واللقاحات، إضافةً

إلى مزايا سائر النهج المبتكرة في تقديم الرعاية وتوفير الوقاية من التي يتعين تحصيلها عن طريق البحث والتطوير، على النحو المبيّن في الإعلانات السياسية السابقة ذات الصلة بالصحة.

١٣٧ - وأكد الوزراء أن الشركات عبر الوطنية تقع عليها مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان، وينبغي أن تمتنع عن التسبب في تدهور بيئي وحدوث كوارث بيئية والنيل من رفاهية الشعوب.

١٣٨ - وأشار الوزراء مع التقدير إلى ما قرّره مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٩/٢٦، من إنشاء لفريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأحاطوا علما بتقديم مشروع صك دولي ملزم قانوناً ينظِّم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، فضلاً عن مشروع بروتوكوله الاختياري، اللذين يركزان كلاهما على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بمؤسسات الأعمال، وشجعوا الدول الأعضاء على المشاركة في الدورة الرابعة المقبلة للفريق العامل الحكومي الدولي المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٦، المقرر عقدها في مجلس حقوق الإنسان في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٣٩ - وسلَّم الوزراء بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.

١٤٠ - وشدد الوزراء على أن الهجرة عامل مساعد من عوامل التنمية. ورأوا أنه ينبغي إيجاد توازن مناسب بين أدوار بلدان المنشأ والعبور والمقصد ومسؤولياتها. وقالوا إنه من الأهمية بمكان التعاون على صعيد دولي لكفالة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجري في ظروف توفِّر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين. وينبغي أن يسعى ذلك التعاون أيضا إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تحمل من تؤويهم من اللاجئين، ولا سيما في البلدان النامية.

١٤١ - وسلم الوزراء بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى على صعيد تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، يجب التعامل معه بطريقة متسقة وشاملة ومتوازنة. وذكروا أنهم يسعون إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على المنافع المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من مستخدمي المهاجرين ومهربيهم، وذلك وفقا للظروف والتشريعات الوطنية. وأشاروا إلى أنهم يسعون كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. وأكدوا من جديد الحاجة إلى التعزيز والحماية الفعالين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة.

١٤٢ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بحماية حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال المهاجرين، نظرا لضعفهم، ولا سيما الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم والأطفال المفصولين عن ذويهم، والتكفل بصحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي والاجتماعي، بما يكفل مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول، في سياسات الإدماج والعودة ولم شمل الأسر.

١٤٣ - ورحب الوزراء بالمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيُعقد في مراكش، المغرب يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٤٤ - وأكد الوزراء مرة أخرى موقفهم المتمثل في أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُتمِّم للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا له، وأكدوا مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية. وشدد الوزراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته حسبما أعادت التأكيد على ذلك وثيقة نيروبي الختامية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة أن تكون بلدان الجنوب هي التي توجه هذا التعاون وخطة أعماله.

١٤٥ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وشددوا على أن المكتب هو الجهة المسؤولة عن صوغ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن تقديرهم لبلدان الجنوب التي كثفت تعاونها مع المكتب وهو ما أدى أيضا إلى تعزيز دور المكتب وتأثيره عن طريق توسيع نطاقه من حيث الموارد المالية والبشرية وموارد الميزانية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٤٦ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لخطة عمل بوينس آيرس، المزمع عقده في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، بما في ذلك عقد مجموعة متنوعة من الاجتماعات والمشاورات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية، من قبيل حلقة العمل التي عقدت في بيجين، الصين في أيار/مايو ٢٠١٨، والمشاورة الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في بانكوك، تايلند في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وحلقة تطارح الأفكار التي عقدت في القاهرة، مصر في تموز/يوليه ٢٠١٨. وسيتيح المؤتمر فرصة لاستعراض الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز واستعراض الدروس المستفادة والوقوف على التحديات بغية تعزيز الترتيبات المؤسسية الحالية من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز خطة العمل بين بلدان الجنوب على نحو فعال ومن أجل زيادة المساهمة المقدمة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الهدف الطموح المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بالاستفادة من الإنجازات الكبيرة التي حققتها البلدان النامية. كما شدد الوزراء على أنه حتى يتسنى الحفاظ على الزخم المتولد عن المؤتمر، ينبغي النظر في استضافة اجتماعات رفيعة مستوى بانتظام لبيان التطورات الحادثة على صعيد العلاقات فيما بين بلدان الجنوب لتطويعه لملاءمة احتياجات البلدان النامية.

١٤٧ - وأكد الوزراء من جديد الوثيقة المقدمة من المجموعة باعتبارها إسهاما في إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر المعنْون ”دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: التحديات والفرص“. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى مجموعة المبادئ (١٤ مبدأ) التي يقوم عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب الواردة في الإعلان المعتمد بمناسبة اجتماعهم الوزاري السنوي الثاني والثلاثين المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ والتي ينبغي أن تستمر المجموعة في الاسترشاد بها أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي أن:

‘١’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب ويجب تقصيه بوصفه تعبيرا عن التضامن فيما بين بلدان الجنوب واستراتيجية للاستقلال الاقتصادي لبلدان الجنوب واعتمادها على الذات استنادا إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها؛

‘٢’ بلدان الجنوب هي التي يجب أن توجه هذا التعاون وخطة أعماله؛

‘٣’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب ألا يُنظر إليه باعتباره بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب. ويجب ألا يكون تعزيز هذا التعاون إجراءً للتجاوب مع تراجع اهتمام العالم المتقدم النمو بمساعدة البلدان النامية؛

‘٤’ تحليل وتقييم التعاون بين بلدان الجنوب يجب أن يجريا باستخدام معايير غير تلك المستخدمة للعلاقات بين الشمال والجنوب؛

‘٥’ المساهمات المالية المقدمة من بلدان نامية أخرى ينبغي ألا ينظر إليها باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية مقدمة من هذه البلدان إلى بلدان أخرى في الجنوب. وإنما هي مجرد تعبير عن التضامن والتعاون مستمد من الخبرات المشتركة والمشاعر المتبادلة؛

‘٦’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو خطة إنمائية تستند إلى معطيات وظروف وأهداف خاصة بالسياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية وباحتياجاتها وتوقعاتها. ويستحق هذا التعاون تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته؛

‘٧’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستند إلى قاعدة قوية وحقيقية وعريضة للشراكة والتضامن؛

‘٨’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستند إلى المساواة الكاملة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة؛

‘٩’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحترم السيادة الوطنية في سياق المسؤولية المشتركة؛

‘١٠’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يهدف إلى تعزيز تعددية الأطراف في النهوض بنهج عملي المنحى إزاء التحديات الإنمائية؛

‘١١’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشجع تبادل أفضل الممارسات والدعم فيما بين البلدان النامية في سعيها المشترك إلى تحقيق أهدافها الإنمائية العريضة (بما يشمل جميع جوانب العلاقات الدولية وليس فقط في المجالات الاقتصادية والتقنية التقليدية)؛

‘١٢’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستند إلى اعتماد البلدان النامية الجماعي على الذات؛

‘١٣’ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يهدف إلى تمكين البلدان النامية من أداء دور أكثر نشاطاً في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات على الصعيد الدولي، دعماً لجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

‘١٤’ طرائق وآليات تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ترتكز على التعاون والتكامل على الصُعد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي وإلى التعاون المتعدد الأطراف.

١٤٨ - ودعا الوزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم عرض بشأن مكان استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقدها في عام ٢٠١٩. ودعوا أيضاً الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات القطاعية في مختلف ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين والعُمد والشباب ووسائط الإعلام والمجتمع المدني، وغيرها من الاجتماعات المواضيعية، على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عُقد في الدوحة بقطر في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

١٤٩ - وأشار الوزراء إلى أنه في ضوء تزايد وتعقُّد التحديات التي تواجهها البلدان النامية، قد يتعين عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تنظمها المجموعة بشأن المسائل المواضيعية أو القطاعية بتواتر أكبر، مع توخي نتائج ذات منحنى عملي. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا الوزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم عروض لاستضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة للمجموعة بشأن المسائل الرئيسية التي تهم بلدان الجنوب، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

١٥٠ - ورحب الوزراء مع التقدير بالعرض الكريم المقدم من حكومة أوغندا لاستضافة مؤتمر قمة الجنوب الثالث في كمبالا في عام ٢٠١٩ وكلفوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ بإجراء المشاورات اللازمة مع حكومة أوغندا بشأن العرض المتعلق بالمكان مع إيلاء اعتبار خاص لمرافق البنية التحتية وما يتصل بها من ترتيبات لوجستية وبإبلاغ المجموعة بنتائج تلك المشاورات.

١٥١ - وأشار الوزراء إلى مختلف التجارب والنهج المتبعة محليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدوا مجددا أهمية التعلم وتبادل أفضل الممارسات، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ومن بين تلك التجارب والنهج هناك، على سبيل الذكر لا الحصر، مبادرة تايلند بشأن ''فلسفة اقتصاد الاكتفاء للشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة''؛ كما أشاروا إلى أهمية التعاون الملموس بين الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك سلسلة منشورات ''أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب'' (South-South-In-Action) عن تطبيق مبادرة ''فلسفة اقتصاد الاكتفاء'' في تايلند، ومبادرة بنغلاديش المبتكرة في مجال الخدمة العامة المراعية لاحتياجات المواطنين، وأفضل الممارسات التي تتبعها كوبا في قطاعات الصحة والتعليم وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وفي القطاع الزراعي، وأفضل الممارسات التي تتبعها الإمارات العربية المتحدة من خلال المعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب، وإطلاق شبكة الجهات الفاعلة الناطقة بالفرنسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المغرب في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨. كما أشاروا إلى التجارب الأخرى التي تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنها اتفاق ''بتروكاريبي'' الذي وضعته فنزويلا وبرنامج سنغافورة للتعاون الذي وضعته سنغافورة.

١٥٢ - وأقر الوزراء بدور مركز الجنوب باعتباره مركزا للفكر لبلدان الجنوب وشددوا على أهميته في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز التضامن والفهم المتبادل فيما بين بلدان وشعوب الجنوب، وفي توفير الدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية في مجالي الفكر والسياسات من أجل العمل الجماعي والفردي في الساحة الدولية.

١٥٣ - وأشار الوزراء إلى أهمية المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ومختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة السابقة المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. ورأوا أن المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية تشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي للأرض، وأنها تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي واستمرار ازدهار ورفاه العديد من الاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أشار الوزراء كذلك إلى أن الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك الغاية ١٤-أ المتعلقة بزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، لها أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥٤ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء بعقد مؤتمر الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأعربوا عن تأييدهم القوي للوثيقة الختامية للمؤتمر: ''محيطاتنا مستقبلنا: نداء للعمل''، التي تذكي الوعي بالالتزامات المطلوبة لتحقيق غايات الهدف ١٤ في مواعيدها وتؤكد ضرورة مواصلة العمل على المدى الطويل من أجل معالجة الأسباب التي تعوق دور المحيطات وصحتها اللذين لا يمكن تعويضهما. واعتبر الوزراء أنّ ''النداء من أجل العمل'' والالتزامات الطوعية التي أعلن عنها في المؤتمر ليست سوى خطوة واحدة، وإحدى سبل المضي قدما لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام.

١٥٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الشروع جماعيا في بناء الالتزامات وفي اتخاذ الاجراءات التي تتجاوز تلك المذكورة في النداء من أجل العمل، إما عن طريق إنشاء مزيد من الالتزامات الطوعية أو عن طريق تعزيز التدابير في أنشطتنا الحياتية اليومية، والتي من شأنها أن تتيح للمجتمع الدولي الإسهام في حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام، والتأكد من أنّها تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. وأعربوا عن صادق أملهم في أن توضع جميع الالتزامات التي اعتمدت في المؤتمر، والالتزامات الأخرى التي صيغت خارجه، موضع التطبيق على الفور، بمشاركة وإشراك جميع مواطني العالم، بدءا بممثلي الدول بصفتهم المدافعين عن الرفاه والصالح العام للبشرية ولكوكب الأرض.

١٥٦ - وشدد الوزراء على ضرورة النظام العالمي الشامل من أجل تحسين سُبل معالجة مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. كما شددوا على أهمية اعتماد القرار ٢٤٩/٧٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الذي قررت الجمعية العامة فيه عقدَ مؤتمر حكومي دولي برعاية الأمم المتحدة للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩: وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ولإعداد نص صك دولي ملزم قانونا، يبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بغية وضع الصك بأسرع ما يمكن. وفي هذا السياق، أكد الوزراء على أهمية هذا الإنجاز، ورحبوا بعقد الاجتماع التنظيمي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وبالدورة الموضوعية الأولى للمؤتمر

الحكومي الدولي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وأشادوا بالمناقشات المثمرة التي أجريت، وأكدوا من جديد على ضرورة أن يقوم جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالبناء على هذه المناقشات من أجل المضي قدما بهذه العملية الهامة باتباع الوتيرة المناسبة.

١٥٧ - وأشار الوزراء إلى وجوب أن يشمل مثل هذا الصك حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بشكل مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الموارد الجينية البحرية، ومسألة تقاسم المنافع، والتدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما فيها المحميات البحرية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، دون المساس بالحقوق السيادية للدول الساحلية على مناطقها الاقتصادية الخالصة وعلى الجرف القاري الموسع الخاص بها.

١٥٨ - وأقر الوزراء بأن المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي ونتائج ذلك المؤتمر لن يؤثرا في الوضع القانوني للدول غير الأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، أو في الوضع القانوني للأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من القرار ٢٤٩/٧٢.

١٥٩ - وأعاد الوزراء التأكيد بقوة على ضرورة الاسترشاد بمبدأ التراث المشترك للبشرية والاعتماد عليه في وضع النظام القانوني الجديد لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك إتاحة الموارد الجينية البحرية وتقاسم منافعها. وهم يرون أن هذا المبدأ يوفر أساسا قانونيا لنظام عادل ومنصف يتيح لجميع البلدان الاستفادة من الإمكانيات التي يقدمها التنوع البيولوجي البحري من حيث الأمن الغذائي العالمي والرفاه الاقتصادي، والتصدي للتحديات في مجال حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٦٠ - وشدد الوزراء على أنه ينبغي تشجيع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتنفيذهما بطريقة عادلة وبأحكام وشروط مؤاتية ومعقولة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأبرزوا أيضا أهمية تشجيع التعاون الدولي على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

١٦١ - وأكد الوزراء أن الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المحميات البحرية، التي ينبغي أن تنشأ على أساس المعايير السارية المعترف بها دوليا، تؤدي دورا هاما في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وينبغي أن يكون هذا الحفظ وهذا الاستخدام هدفها الرئيسي. وارتأوا أنّ مبادئ حماية البيئة البحرية وحفظها وتوخي الشمول والشفافية والنهج الوقائي الذي يراعي أفضل العلوم المتاحة، هي التي ينبغي أن يُسترشد بها في وضع الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المحميات البحرية.

١٦٢ - وذكّر الوزراء أن الأسس القانونية لإجراء تقييمات الأثر البيئي ترد في أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى وجه الخصوص في المادتين ٢٠٤ و ٢٠٦، وارتأوا في هذا الصدد أن الصك المقبل بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يجب أن يتناول المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية من الأنشطة المنفذة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٦٣ - وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة التي عُهد إليها بمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ألا تُناقش أية مسائل تتعلق بالميزانية أو بالشؤون المالية أو الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إلا في إطار اللجنة الخامسة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

١٦٤ - وأقر الوزراء بالجهود التي يقودها الأمين العام في مجال الإصلاح الإداري وأحاطوا علما باعتماد الجمعية العامة للقرار A/72/266 باء. وشددوا على أنه ينبغي للإصلاحات أن تحسن تنفيذ الولايات وتزيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والرقابة. كما شددوا على الأهمية المحورية التي يكتسيها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك على ضرورة رصد تنفيذ الولاية وتقييمه. وأكّدوا على أهمية التطرق إلى تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي المتوازن على جميع المستويات في الأمانة العامة، وضمان حصول الدول الأعضاء من البلدان النامية على فرص شراء عادلة ومتكافئة لدى الأمم المتحدة.

١٦٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على أنّ أي جهود لإصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطبيعة الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف والدولية للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة والرصد، وعلى أن نظر الدول الأعضاء المسبق فيها والموافقة عليها ضرورة في جميع الحالات التي تكون فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن اختصاصات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى القرار ٢٥٧/٦٦. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إبداء رأيها بشأن إدارة المنظمة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وعلى الحاجة إلى استمرار التفاعل والحوار بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار، وتنفيذ تدابير الإصلاح.

١٦٦ - وأيد الوزراء بشدة الدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة التابعة لها، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، جددوا التزامهم بتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق. وحث الوزراء أيضاً بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

١٦٧ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للمنظمة بشأن السياسات، وضرورة أن يجسد مضمونه تماماً الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٦٨ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الحفاظ على منهجية الميزانية، والإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يخص الميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية اللذين يحكمان عملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وذلك ضماناً لتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وفي هذا الصدد، شدّدوا على أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف هي عنصر جوهري ومتمم لمنهجية الميزانية المتفق عليها في الجمعية العامة، وأكدوا أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثر الأنشطة التي صدر بها تكليف تأثراً سلبياً بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

١٦٩ - ونوه الوزراء بأن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعاد الوزراء كذلك التأكيد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا إدخال أي تعديل لعناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون هدفه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكدوا في هذا الصدد أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس والدخل القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعدل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً والتسوية المتصلة برصيد الديون، يجب الإبقاء عليها كما هي لأنها ليست محل تفاوض.

١٧٠ - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، حُدِّدَ كحل سياسي توفيقي وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه مصدر أساسي لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب وفقاً للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٥ جيم.

١٧١ - وأكد الوزراء أن المنظمات التي لها مركز مراقب معزز لدى الأمم المتحدة، يمنحها حقوقاً وامتيازات لا تنطبق عادة إلا على الدول المراقبة، مثل الحق في إلقاء كلمة خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة وحق الرد، ينبغي أن تتحمل أيضاً نفس الالتزامات المالية للدول المراقبة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على النظر في اتخاذ مقرر بشأن الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

١٧٢ - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لتقسيم نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساساً لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يبيّن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وأشار الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية تملك قدرة محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وشددوا في هذا الصدد على أن أي مناقشة بشأن نظام الخصومات المطبق على جدول عمليات حفظ السلام ينبغي أن تراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي. وأكد الوزراء في هذا الصدد أن أي عضو في مجموعة السبعة والسبعين والصين من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا ينبغي بالتالي أن يصنف في أي مستوى يفوق المستوى جيم.

١٧٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الطابع التقييدي للتبرعات ”المخصصة“ داخل مختلف كيانات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. وشددوا أيضاً على أن الموارد العادية هي ركيزة تلك الكيانات وأنها جوهرية للمحافظة على ولايتها العالمية وعملها وتأديتهما. ومن ثم، فإن اتجاه الموارد العادية نحو الانخفاض والتركيز المكثف للأموال المخصصة يعرضان المنظمة لخطر فقدان القدرة على تنفيذ برامجها. ودعا الوزراء إلى ضمان تقديم تبرعات مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأشاروا إلى الحاجة الماسة إلى التأكيد على نوعية هذه التبرعات ومرونتها وإمكانية التنبؤ بها وشفافيتها واتساقها.

١٧٤ - وكرر الوزراء تأكيد دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٩٩ (الدورة ٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان ركناً من أركان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي ومن الزمالات والمنشورات ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. ورحب الوزراء في هذا الصدد بإدراج موارد إضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين الحالية من أجل تنظيم دورات دراسية إقليمية في القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل سنة، ومن أجل استمرارية مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي وتوسيعها بشكل أكبر. وأعربوا أيضاً عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات الدولية وممارساتها، والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، وبإدراج التمويل اللازم لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٧٥ - وأعلن الوزراء تصميمهم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات ولتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب. وفي هذا السياق، دعوا إلى تعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٧٦ - وأكد الوزراء مجدداً التزامهم بتكثيف الجهود الدولية الهادفة إلى حماية الفضاء الإلكتروني وتشجيع استخدامه الحصري في الأغراض السلمية وكأداة مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وشددوا على أن التعاون الدولي وفقاً للقانون المحلي وبقدر ما تقتضيه الالتزامات الدولية، بالإضافة إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان، هو الخيار العملي الوحيد لتعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنع آثارها السلبية المحتملة وتشجيع استخدامها السلمي والمشروع وضمان أن يستهدف التقدم العلمي والتكنولوجي المحافظة على السلام وتعزيز رفاه البشرية وتنميتها.

١٧٧ - وشدد الوزراء على أن كل بلد يملك الحق السيادي في أن يحدد أولوياته واستراتيجياته الإنمائية وأنه لا يوجد ”نهج واحد يناسب الجميع“. وفي هذا الإطار، شددوا على الحاجة إلى تمكين البلدان النامية من الحيز والمرونة في تقرير السياسات.

١٧٨ - وشدد الوزراء على ضرورة إتاحة المجال لحكومات البلدان النامية لكي تضع بصورة فعالة استراتيجياتها الإنمائية والأدوات المتعلقة بالسياسات، بما يتماشى مع أولوياتها وظروفها الوطنية. وفي هذا الصدد، يكتسي الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين، المشفوع بالتزامات في مجال تخصيص الموارد، أهمية حاسمة في المساعدة على تحفيز التغييرات الهيكلية التي تمس الحاجة إليها من خلال اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية قائمة على مراعاة صالح الإنسان وعلى التصميم الجيد وتشجع على النمو الشامل، واستحداث فرص العمل، والاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية والبنية التحتية، وشبكة الأمان الاجتماعي، وتمكين المرأة وغيرها من الجوانب.

١٧٩ - وأكد الوزراء أنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تملك الدول الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وتتحمل مسؤولية ضمان ألا تُلْحِق الأنشطة المنفذة داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً بالنظم الإيكولوجية لدول أخرى أو مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية. وأعادوا التأكيد على أهمية حماية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما بيتنا المشترك، وعلى أنّ ''أمنا الأرض'' هو تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.

١٨٠ - وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يجب أن يُمَارَس بما يخدم مصلحة تنميتها الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية.

١٨١ - والوزراء، مع التشديد على سيادة بلدانهم وشعوبهم على ثرواتهم الطبيعية، يدركون أيضاً واجب احترام تلك الموارد وحمايتها وحفظها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمان الظروف التي تكفل قدرة الطبيعة والنظم الإيكولوجية على التجدد، بما يعود بالفائدة على الأجيال الحاضرة والمقبلة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية هو طريقة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي في وئام مع الطبيعة ومع الإسهام في الوقت نفسه في القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده والقضاء على التدهور البيئي.

١٨٢ - وأكد الوزراء مجدداً على أهمية احترام الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، لا سيما حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال الهيمنة الأجنبية، لأن هذه الأوضاع تضرّ بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشعوب، وباحترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بسبل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبالأخص شبكات التواصل الاجتماعي، على نحو مخالف لمبادئ القانون الدولي، وذلك من أجل الضمان والاحترام الفعليين لحقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمبينة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وشدّدوا على أنّ الاحترام الكامل للمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يبعث على الالتزام التام بتعددية الأطراف.

١٨٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن الحق في تقرير المصير حق أساسي ترتكز عليه الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى البلدان النامية، لا يزال هذا الحق يشكل منارة أمل لكلّ ما يعاني تحت وطأة الاحتلال. وفي هذا السياق، يجب على المجتمع الدولي في تنفيذه لخطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها ألا ينسى الصعوبات الشديدة التي تواجهها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، وأن يسعى إلى إزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل للحق في تقرير المصير، والتي تؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشعوب وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وإلى ضمان عدم تركها وراء الركب.

١٨٤ - وأكد الوزراء من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

١٨٥ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعربوا عن أسفهم العميق إزاء مواصلة حرمان الشعب الفلسطيني من استقلاله وحقوقه، وإزاء عدم وجود أفق سياسي من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ واحد وخمسين عاماً وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقاً

لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وشددوا على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وتحقيق السلام.

١٨٦ - وأبدى الوزراء أسفهم لاستمرار مسار التراجع الإنمائي في قطاع غزة، وتحديداً بسبب الحصار الإسرائيلي المتواصل والتأثير السلبي المزمن والضخم الذي خلّفه العدوان العسكري الوحشي الذي ارتكبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية الحرجة، وشدة الأوضاع والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الانتشار الواسع النطاق للفقر والبطالة وأزمات المياه والصرف الصحي والطاقة التي يواجهها السكان المدنيون. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء استمرار إعاقة الانتعاش بسبب الحصار الإسرائيلي وما ينجم عنه من تدهور في البنى التحتية والخدمات، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للمضي قدما بإعادة الإعمار. وأعرب الوزراء عن شجبهم لما اقترفته إسرائيل في هذا الصدد من انتهاكات منهجية خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعوا إلى المساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالاً للواجب الذي أناطه به الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين، أن يبذل جهود متابعة جادة لإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

١٨٧ - وكرر الوزراء مطالبتهم بالرفع الفوري والكامل للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكل عقابا جماعيا واسع النطاق لسكان القطاع، في إخلال خطير بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن يبادروا بصفة عاجلة إلى تزويد ضحايا العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة بالمساعدة الإنسانية المطلوبة. ودعوا المجتمع الدولي مجددا إلى أن يستمر في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تمس حاجة الشعب الفلسطيني، بما يضمه من لاجئين فلسطينيين، إليها خلال هذه المرحلة الحرجة، ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي، بما في ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة الموجودة ميدانيا والقائمة بتوفير المساعدة الحيوية، ومن بينها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

١٨٨ - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم في هذا الصدد إزاء تعمق الأزمة المالية للأونروا والنقص المتكرر في تمويل الوكالة، الذي فاقمه إنهاء التمويل مؤخرا من جانب واحدة من أكبر الجهات المانحة للوكالة وما ترتب عليه من أثر السلبي على برامج الوكالة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للاجئين الفلسطينيين. وحثوا الدول على المساهمة في الأونروا وعلى تقديم دعمها القوي للجهود المتواصلة في مجال متابعة تقرير الأمين العام (A/71/849) والتوصيات ذات الصلة الرامية إلى تعبئة تمويل أكثر كفاية واستدامة ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر للوكالة، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، وذلك حرصا على سير عمل الوكالة بفعالية وعلى تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين، دون انقطاع، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، بما في ذلك خدماتها التعليمية والصحية والغوثية الاجتماعية، التي أُقر بها باعتبارها تعزز ١٠ من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

١٨٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لالتزام الأمين العام بعدد من الأمور منها العمل مع الدول الأعضاء، بما في ذلك اللجان المعنية، لكفالة تلبية الاحتياجات المالية للوكالة إلى أقصى حد ممكن وفي إطار الموارد المتاحة للأمم المتحدة. وناشدوا الدول والمنظمات الإبقاء على تبرعاتها للوكالة، وإحداث زيادة في التبرعات حيثما أمكن، ولا سيما ما كان منها موجها للميزانية البرنامجية للوكالة، بما في ذلك في إطار قيامها بتخصيص موارد للجهود الدولية في مجالات حقوق الإنسان والسلام والاستقرار والتنمية والعمل الإنساني، وذلك لدعم الوكالة في قيامها بالولاية المنوطة بها وتمكينها من تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين وما يرتبط بذلك من تكاليف تشغيلية أساسية.

١٩٠ - وناشدوا أيضا الدول والمنظمات التي لا تقدم حاليا تبرعات للوكالة أن تعجل بالنظر في تقديم تبرعات استجابة لنداءات الأمين العام بتوسيع قاعدة المانحين للوكالة وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في التمويل وضمان تحسين تقاسم الأعباء المالية المترتبة على دعم عمليات الوكالة، وفقا للمسؤولية المستمرة للمجتمع الدولي ككل في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٩١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التدهور المتزايد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وعدم احترام لفتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار، وهدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، ودعوا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ولجميع القرارات ذات الصلة. وأعربوا كذلك عن قلقهم العميق من تواتر أعمال العنف والترهيب والتحريض التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، وإزاء تدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

١٩٢ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والطويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته، فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللازمة لدعم هذه الأهداف.

١٩٣ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنسحب فورا وبالكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل، إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأكدوا مجدداً تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في هذا السياق التأكيد أيضا على دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٩٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصادر الطاقة، وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن تدميرها، وعن التسبب في فقدانها أو نضوبها، وعن تعريضها للخطر، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض على نحو خطير قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

١٩٥ - وذكَّر الوزراء بأن ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يوافق مرور ٥٠ عاما على اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، أول قرار يشير تحديدا إلى مسألة جزر مالفيناس، وأكدوا مجددا على ضرورة أن تعقد حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وللقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع على السيادة المتصل بمسألة جزر مالفيناس، وأعربوا عن تقديرهم لاستعداد الأرجنتين ورغبتها في عقد مفاوضات تتصل بهذا الهدف.

١٩٦ - وفي هذا الصدد، أبرز الوزراء حق الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)) وإلى القانون الدولي، وأشاروا إلى أهمية عدم اتخاذ تدابير يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب في المناطق الخاضعة للنزاع السيادي بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٩٧ - ورحب الوزراء بالاتفاق النهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، واعتبروه بمثابة خطوة مهمة نحو إحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. وشدد الوزراء على أنه سيلزم بذل نفس القدر من الجهود الحازمة والمثالية لتنفيذ الاتفاقات، وأهابوا في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لكولومبيا في هذه المرحلة الحرجة من العملية.

١٩٨ - وأكد الوزراء مجددا أهمية دعم وتعزيز تعددية الأطراف، واعترفوا في هذا الصدد بأن خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية والأطراف الأخرى تمثل حالة ملموسة من الإجراءات الناجحة المتعددة الأطراف لحل القضايا العالمية العالقة، وشددوا على أن مثل هذا النموذج يشكل مثالا حقيقيا للتعجيل أكثر بتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقوية التعاون الدولي من خلال تعزيز وسائل التنفيذ.

١٩٩ - وأشار الوزراء إلى أنّ المملكة المتحدة انتزعت أرخبيل شاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، في انتهاك للقانون الدولي ولقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وإلى أنّ جميع سكان أرخبيل شاغوس قد تم إجلاؤهم قسرا. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علماً باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ للقرار ٢٩٢/٧١، الذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. ولاحظ الوزراء أن ١٩ عضوا و ٦ أعضاء من المجموعة شاركوا بالترتيب في الجولتين الأولى والثانية من المذكرات الكتابية المقدمة إلى محكمة العدل الدولية، بينما شارك

١٥ عضوا في جلسات الاستماع التي عقدتها المحكمة في الفترة بين ٣ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في لاهاي. وأعلن الوزراء تصميمهم على مواصلة دعم إنهاء استعمار موريشيوس بحيث يمكنها تأكيد سلامتها الإقليمية وسيادتها على أرخبيل شاغوس وعلى إبقاء هذه المسألة قيد نظرهم.

٢٠٠ - وأحاط الوزراء علما أيضاً بالشاغل الذي أعربت عنه جمهورية ملديف بشأن المسائل القانونية والتقنية الناشئة عن القرار غير القانوني الذي اتخذته المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠ بإعلان ''منطقة محمية بحرية'' في أرخبيل شاغوس تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية ملديف، المعلنة في دستورها، وذلك دون المساس بأي تسوية تحدث مستقبلا للحدود البحرية.

٢٠١ - ورحب الوزراء بإعلان بانمونجوم الصادر عن اجتماعي قمة الكوريتين المعقودين في ٢٧ نيسان/أبريل و ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٨ وبالبيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة المعلن في مؤتمر القمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الذي عقد في سنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وشدد الوزراء على أن تنفيذ الأطراف المعنية لإعلان بانمونجوم والبيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بنية صادقة من شأنه أن يسهم في بناء نظام دائم ومستمر للسلام في شبه الجزيرة الكورية.

٢٠٢ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم لفكرة أن التطورات الإيجابية نحو إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية تفضي إلى تهيئة بيئة سلمية تعد أساسية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وتعزيز الرخاء الاقتصادي في شبه الجزيرة الكورية وبلدان المنطقة.

٢٠٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن فرض التدابير الاقتصادية القسرية، ومنها الجزاءات الانفرادية، على بلدان نامية لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحوار والتفاهم بين البلدان.

٢٠٤ - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من تدابير القسر الاقتصادي بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة من أجل القضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

٢٠٥ - وأعرب الوزراء عن رفضهم الشديد لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وأكدوا من جديد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ ما يقرب من ستة عقود، والذي يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق تنميتها الكاملة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوزراء عن أسفهم للتدابير التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة منذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والتي تعزز الحصار.

٢٠٦ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٧ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٨ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء هذا البلد، وأكدوا في هذا الصدد أهمية الحوار، ودعوا إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢٠٩ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب الجمهورية العربية السورية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢١٠ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

٢١١ - وأبرز الوزراء التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها منذ اعتماد ميثاق الجزائر العاصمة، وشددوا على أن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تزال ملتزمة بتطلعاتنا ومبادئنا المتمثلة في الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن. وأعلن الوزراء تعهدهم الثابت بمواصلة إجراءاتهم المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل، ولا سيما القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

٢١٢ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXX)/2018/2، وأيدوا ما جاء فيه من توصيات. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق لما أبداه من التزام مستمر، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق. وفي ضوء الانخفاض الذي طرأ على عائدات الفائدة الخاصة بالصندوق الاستئماني بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة، وفقا لما أفاد به رئيس الصندوق، ناشد الوزراء كل دولة عضو أن تقدم تبرعا سخيا للصندوق بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، المقرر عقده في نيويورك يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٢١٣ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية لمجموعة الـ ٧٧ الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXX)/2018/3، بصيغته التي عرضها رئيس مجموعة الـ ٧٧، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد الاشتراكات المستحقة عليها على بذل جهود خاصة لتسديدها.

٢١٤ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب دولة فلسطين بالتزكية لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ في عام ٢٠١٩. وقرَّروا أن تضطلع مجموعة الـ ٧٧ بالجهود، التي يُرى أنها ضرورية ومناسبة، لضمان تمكين رئيسها من أداء واجبات منصبه وولايته بصورة تامة نيابةً عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.